



جمهورية تركيا
جامعة تشانكري كارا تكين
معهد العلوم الاجتماعية
الفرع العلمي العلوم الإسلامية

الأحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنايات

معد الأطروحة
نزار عبد الأمير حسن حمزة

أطروحة ماجستير
إشراف
د. قتيبة فرحات

تشانكري -2023

جمهورية تركيا
جامعة تشانكري كارا تكين
معهد العلوم الاجتماعية
العلوم الإسلامية الأساسية

الأحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنايات

معد الأطروحة
نزار عبد الأمير حسن حمزة

أطروحة ماجستير

د. قتيبة فرحات

تشانكري - 2023

فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
IV	بيان أخلاقيات البحث العلمي
V	ONAY
VI	ملخص الأطروحة
VII.....	ÖZET
VIII.....	ABSTRACT
1	المقدمة
2	الأهمية العلمية للموضوع :
3	إشكالية البحث
3	اهداف البحث
3	حدود البحث:
4	الدراسات السابقة:
5	منهج البحث:
7	خطة البحث
9	المدخل: المفاهيم المتعلقة بالبحث
15	٢. الفصل الأول: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على النفس عبر التقنيات الحديثة
16	٢،١. المبحث الأول: القتل عبر استخدام التقنيات الحديثة
16	٢،١،١. المطلب الأول: تعريف القتل لغةً واصطلاحاً وحكمه
19	٢،١،٢. المطلب الثاني: أنواع القتل عند الفقهاء
23	٢،١،٣. المطلب الثالث: حكم استخدام التقنيات الحديثة في القتل
25	٢،٢. المبحث الثاني: الانتحار باستخدام التقنيات الحديثة
25	٢،٢،١. المطلب الأول: تعريف الانتحار لغةً واصطلاحاً
27	٢،٢،٢. المطلب الثاني: أنواع الانتحار وحكمه

٢٩	٢،٣.المبحث الثالث:التحريض على القتل عبر التقنيات الحديثة.....
٣٠	٢،٣،١.المطلب الأول: تعريف التحريض لغة واصطلاحاً.....
٣١	٢،٣،٢.المطلب الثاني: حكم التحريض على القتل والتقنيات المستخدمة فيه.....
٣٤	٣.الفصل الثاني: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العرض والنسل عبر التقنيات الحديثة
٣٥	٣،١.المبحث الأول: الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة.....
٣٥	٣،١،١.المطلب الأول: التحرش الجنسي عبر التقنيات الحديثة.....
٣٧	٣،١،٢.المطلب الثاني:حكم التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية.....
٣٩	٣،٢.المبحث الثاني: القذف عبر التقنيات الحديثة.....
٣٩	٣،٢،١.المطلب الأول: تعريف القذف لغة واصطلاحاً.....
٤١	٣،٢،٢.المطلب الثاني: حكم القذف وعقوبته.....
٤٢	٣،٢،٣.المطلب الثالث:صيغ القذف والتقنيات الحديثة المستخدمة فيه.....
٤٥	٤.الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العقل عبر التقنيات الحديثة
٤٦	٤،١.المبحث الأول:حكم الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة.....
٤٦	٤،١،١.المطلب الأول: تعريف الملكية الفكرية لغة واصطلاحاً.....
٤٨	٤،١،٢.المطلب الثاني:حكم الاعتداء على الملكية الفكرية.....
٤٩	٤،١،٣.المطلب الثالث: نماذج من الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة.....
٥١	٤،٢.المبحث الثاني:حكم المخدرات الرقمية.....
٥١	٤،٢،١.المطلب الأول:في تعريف المخدرات الرقمية لغة واصطلاحاً.....
٥٤	٤،٢،٢.المطلب الثاني: صور المخدرات الرقمية.....
٥٥	٤،٢،٣.المطلب الثالث:حكم المخدرات الرقمية.....
٥٩	٥.الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة.....
٦٠	٥،١.المبحث الأول:حكم السرقة عبر التقنيات الحديثة.....
٦٠	٥،١،١.المطلب الأول: في تعريف السرقة لغةً واصطلاحاً وحكمها.....
٦٢	٥،١،٢.المطلب الثاني: نماذج من السرقة عبر التقنيات الحديثة.....
٦٤	٥،٢.المبحث الثاني:حكم تدمير المواقع الإلكترونية.....
٦٤	٥،٢،١.المطلب الأول: تعريف الموقع لغة واصطلاحاً.....
٦٥	٥،٢،٢.المطلب الثاني:حكم تدمير المواقع الإلكترونية.....

٣، ٢، ٥. المطلب الثالث: صور الاعتداء على المواقع الإلكترونية.....	68
الخاتمة.....	71
المراجع والمصادر.....	72
KİŞİSEL BİLGİLER.....	85



بيان أخلاقيات البحث العلمي

أصرح بأنني قد التزمت بعناية بالأخلاقيات العلمية والقواعد الأكاديمية أثناء إعدادي لأطروحة الماجستير المعنونة (الأحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنائيات) وذلك بدءًا من مرحلة تقديم الاقتراح إلى أن انتهيت من هذه الدراسة، و أن المعلومات المذكورة في الأطروحة حصلت عليها ضمن إطار الأخلاقيات و التقاليد العلمية، و أنني قمت بذكر و الإشارة إلى جميع المصادر و المراجع التي اقتبست منها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الدراسة التي أعدتها وفقًا لقواعد كتابة الأطروحة، و أصرح بأن جميع المصادر و المراجع التي لجأت إليها هي تلك الموضحة في قسم المصادر و المراجع.

202... \... \....

توقيع

نزار عبد الأمير حسن حمزة

ÇANKIRI KARATEKİN ÜNİVERSİTESİ
SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ MÜDÜRLÜĞÜNE

Nazar Abdulameer Hasan HASAN tarafından hazırlanan “Cinayetler (Suçlar) Konusundaki Modern Tekniklerle Başa Çıkmaya İlişkin Fıkıhî Hükümler” başlıklı bu çalışma, 09.01.2023 tarihinde yapılan tez savunma sınavı sonucunda oybirliği ile başarılı bulunarak jürimiz tarafından Temel İslam Bilimleri Anabilim Dalı’nda Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir.

TEZ JÜRİSİ ÜYELERİ (Unvanı, Adı ve Soyadı)

Danışman	: Dr. Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT	İmza:.....
Üye	: Doç. Dr. Yaşar ÜNAL	İmza:.....
Üye	: Dr. Öğr. Üyesi İbrahim İBRAHİMOĞLU	İmza:.....

ONAY

Bu Tez, Çankırı Karatekin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Yönetim Kurulunun 22.12.2022 tarih ve 2022/57-12-A (4) sayılı oturumunda belirlenen jüri tarafından kabul edilmiştir.

Prof. Dr. Coşkun POLAT

Enstitü Müdürü

ملخص الأطروحة

عنوان الأطروحة: الاحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في

باب الجنايات

مُعد الأطروحة: نزار عبد الأمير حسن حمزة

المشرف: د. قتيبة فرحات

الفرع العلمي/القسم:

نوع الأطروحة: ماجستير

تاريخ الموافقة: 09.01.2023

جاءت هذه الدراسة المعنونة بـ "الأحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنايات" تحدث بشكل أساسي عن علاقة التقنيات الحديثة بالأحكام الفقهية في باب الجنايات، وحيث أن باب الجنايات مرتبط بحياة الناس ودفع الضرر عنهم فقد عالجت ما يمكن أن يؤثر على حفظ الضروريات التي جاءت الشريعة بها كالنفس والعرض والمال والعقل وبينت عناية علماء الشريعة بهذا الباب وناقشت الخلاف الفقهي في بعض الجزئيات من خلال الكم المعرفي الهائل في مكتبتنا الإسلامية المباركة.

وبما أن الشريعة قد جاءت لحفظ الضروريات التي لا تستقيم حياة الناس إلا بها، وهي حفظ الدين والنفس والعرض والنسل والعقل والمال وبوجود التقنيات الحديثة التي صارت واقعا ملموسا يتأثر به حياة الناس تأثراً مباشراً، ومن هذه المجالات التي تأثرت بالتقنيات الحديثة باب الجنايات؛ لذا كان لزاماً دراسة الأحكام الشرعية التي تتعلق بالتعامل معها في هذا الباب وإيجاد الحلول الشرعية المناسبة التي تتلائم مع القواعد العامة للشرع .

الكلمات المفتاحية: الفقه - الحكم - الضرر - التقنيات الحديثة - الجناية.

ÖZET

Tez başlığı	: Hukukta modern teknolojilerin ele alınmasına ilişkin içtihatlar Ceza kapısı
Tezi Hazırlayan	: Nazar Abdulameer Hasan HASAN
Danışman	: Dr. Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT
Bölüm	: Temel İslam Bilimleri
Tez Türü	: Yüksek Lisans
Onay Tarihi	: 09.01.2023

Suçluluk Faslında Modern Teknolojilerle Muamele Yapılmasına Dair İctihat Hükümleri" başlıklı bu çalışmada, suçlar faslında modern teknolojilerin içtihat hükümleriyle olan ilişkisi ve suçlar faslının insan hayatını ilgilendirdiği için ağırlıklı olarak ele alınmıştır. Şariat nefsi, ırzı, parayı ve aklı kapsar.Bu bölümde şariat âlimlerinin özenini göstermiş ve fıkıh ihtilaflarını ele almıştır. bazı kısımlar mübarek İslami kütüphanemizdeki muazzam miktardaki bilgi sayesinde.ve şariat, onsuz insanların hayatlarının düzelmeyeceği ihtiyaçları olan dinin, hayatın, ırzın, neslin, aklın ve paranın muhafazası için geldiğinden ve modern teknolojilerin varlığıyla somut bir gerçek haline geldi. yaşamlar doğrudan etkilenmektedir ve modern teknolojilerin etkilediği bu alanlardan biri de suçlar faslı; Bu nedenle, bu bölümde bunlarla ilgili hukuki hükümlerin incelenmesi ve hukukun genel kurallarına uygun hukuki çözümlerin bulunması gerekli olmuştur .

Anahtar Kelimeler: hüküm-ictihat-zarar teknoloji-hadis-ağır suç

ABSTRACT

Thesis Title : Jurisprudence Rulings Related Todea Th Modern Technologies In The Chapter On Felonies
Author : Nazar Abdulameer Hasan HASAN
Supervisor : Dr. Öğr Üyesi Kutaiba FARHAT
Department : Basic Islamic sciences
Thesis Type : Master's Thesis
Date : 09.01.2023

This thesis and tagged (jurisprudential rulings related to dealing with modern technologies in the chapter of felonies) mainly talks about the relationship of modern technologies with jurisprudential rulings in the section of felonies, and since the chapter of felonies is linked to people's lives and paying damage to them, it has dealt with what can affect the preservation of the necessities that Sharia came out such as the soul, presentation, money and mind, and showed the attention of Sharia scholars to this section and discussed the jurisprudential dispute in some parts through the huge amount of knowledge in our blessed Islamic library.

Keywords: Judgment – jurisprudence - damage - technique – modern - felon

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا).

أما بعد

ان خير ما تُقضى به الأوقات وتُستجلب به الرحمات هو دراسة علوم الشرع الحكيم؛ وذلك لأنه علم، جاء من عند الله على قلب رسول الله ﷺ وقد جاء بكل ما يصلح للناس امر دينهم ودنياهم، ومن عظيم قدر هذا العلم أن الله سبحانه وتعالى بيّن فضيلة أهله في كتابه فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]. فالخير كل الخير فيمن يسلك هذا الطريق ويشمر عن ساعد الجد، ولا يثنيه نصب ولا ضيق، وعن معاوية بن أبي سفيان أنه سمع النبي (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ) فكان الخير ملازما للفقهاء في الدين.

وان من عظيم رحمة الله بمن سلكوا هذا الطريق ان وفر لهم أسباب التحصيل، وكان إرساله للرسول ونصرهم وتأيدهم، ليبلغوا عنه مراده للعباد خير دليل على عظيم فضله واحسانه، حتى ختمهم بخير خلقه نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين، اما احكام الشرع المطهر فقد جاءت لجلب كل مصلحة والحفاظ عليها، ودفع كل مفسدة والتحذير منها، أي انها جاءت بما يصح حياة الناس ويجلب لهم السعادة في الدارين، وإن مما من الله علي

ان شرفني بدراسة هذه العلوم وقد زدت فخرا لاختياري هذا العنوان الموسوم (الاحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنایات) فهذا الباب قد كثرت مصائب الناس وعمت به البلوى، فشمرت ساعد الجد ومستعينا بالله قاصدا وجهه مُبدياً ضعفي وانكساري طالبا منه العون و السداد وهو الذي بيده طريق الرشاد.

الأهمية العلمية للموضوع :

يعد التعامل مع التقنيات الحديثة الشغل الشاغل للناس في ضل التوسع الكبير في التعامل مع هذه التقنيات في شتى مجالات الحياة؛ وحيث أن المجتمع المسلم هو جزء مهم من العالم الحديث ولأن الاسلام ليس منهجا روحيا فحسب بل هو منهج شامل للحياة لا غنى للمسلم كفرد أو جماعة عن السير على القواعد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية؛ لتنظيم علاقة الافراد مع بعضهم وكذا الجماعات وصولاً إلى الدولة المسلمة وكذلك علاقة الدولة المسلمة مع غيرها من الدول، على كافة الصعد في السلم أو الحرب، وفي كل المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وبما أن الشريعة قد جاءت لحفظ الضروريات التي لا تستقيم حياة الناس إلا بها، وهي حفظ الدين والنفس والعرض والنسل والعقل والمال وبوجود التقنيات الحديثة التي صارت واقعا ملموسا يتأثر به حياة الناس تأثراً مباشراً، ومن هذه المجالات التي تأثرت بالتقنيات الحديثة باب الجنایات؛ لذا كان لزاما دراسة الأحكام الشرعية التي تتعلق بالتعامل معها في هذا الباب وإيجاد الحلول الشرعية المناسبة التي تتلائم مع القواعد العامة للشرع ، فقد جاءت الشريعة الغراء لجلب المصالح للناس ودفع المفسد عنهم ولتنظيم معيشتهم لينالوا السعادة في الدارين.

إشكالية البحث

كما قدمت أنفاً فإن التقنيات الحديثة تغلغت في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس وقد استُخدمت في أبواب الخير كما جعلوها باباً من أبواب الشر ومن هذه الأبواب الجنايات والتي تتنوع فمنها جناية على النفس ، ومنها على العرض والنسل ، ومنها على العقل وكذا على المال، فما هي الأحكام الفقهية لو أن هذه التقنيات كانت وسيلة من وسائل الجناية على ما ذكرت ؟ وكيف يكون التعامل الشرعي مع هكذا وسائل؟ هذه هي الإشكالية التي أريد بيان الحلول الشرعية عن طريق بحثي هذا والله الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل.

اهداف البحث

يهدف البحث إلى :

اولاً : بيان الاحكام الفقهية المتعلقة بالتقنيات الحديثة في باب الجنايات ، عن طريق بحث نماذج من المسائل المتعلقة بهذا الباب .

ثانياً: تحرير الخلاف الفقهي في المسائل ذات الصلة بموضوع البحث وبيان ما يرجح العلماء في هذا الباب.

ثالثاً: بحث الحلول للإشكاليات المتعلقة بموضوع البحث بما يتوافق مع قواعد التشريع الإسلامي.

حدود البحث:

يقتصر حدود بحثي هذا على الاحكام الفقهية المتعلقة بالتعامل مع التقنيات الحديثة في باب الجنايات وعلى هذا فالكلام محصور في باب الجنايات فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة سواء في الاعتداء على النفس أو العرض أو المال أو العقل وكيفية التعامل الشرعي مع هذه

الأنواع.

الدراسات السابقة:

نظراً للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها موضوع التقنيات الحديثة واثرها في الاحكام الشرعية، فقد أولاه الباحثون كما كبيرا من الاهتمام؛ ولكون هذا الموضوع يدخل في مفاصل الحياة كافة ومن الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع قريبة من مجال عنواني هذا :

- 1- الاعتداء الإلكتروني دراسة فقهية، د. عبد العزيز بن إبراهيم الشبل، أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، 1430-1431هـ، وتختلف عن بحثي هذا انها تبحث الاعتداءات التي تتم على المحتوى الإلكتروني (الاعتداءات التي تأخذ الطابع الإلكتروني البحث)، بينما تطرق بحثي هذا الى هذا الامر وغيره مما ينطبق عليه مصطلح تقنية حديثة.
- 2- الإجرام الإلكتروني دراسة مقارنة، علي عدنان الفيل، وقد تناول هذا الكتاب الجرائم المتعلقة بالاحتيال بواسطة البريد الإلكتروني، وهو جزء يسير من جرائم التقنيات الحديثة.
- 3- الجرائم الإلكترونية دراسة قانونية قضائية مقارنة، د. عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل، ناقش هذا الكتاب بالتفصيل الجرائم الإلكترونية وتصنيفها، وجرائم المعلومات الإلكترونية، والتشريعات والجرائم الإلكترونية، والمحاكم الإلكترونية، والقضاة الإلكترونيون، والجرائم الإلكترونية في العالم العربي، والجرائم الإلكترونية في الغرب والولايات المتحدة، وآليات المواجهة والتعاون الدولي في هذا الصدد، ويختلف عنه بحثي في انه يتوسع في جانب

- واحد من بحثي هذا .
- 4- جرائم الكمبيوتر والانترنت، محمد أمين الرومي. وقد اقتصر على ما يرتبط بالكمبيوتر والشبكة العنكبوتية من الجرائم فقط .
- 5- الجرائم المعلوماتية، محمد علي العريان. وقد بحث هذا الكتاب ما ينشأ من الجرائم عن طريق تقنيات المعلوماتية فيما هناك جوانب أخرى تدخل فيها التقنيات الحديثة
- 6- الفقه الجنائي في الإسلام، امير عبد العزيز. تناول فيه كل ما يتعلق بالجنايات في الفقه الإسلامي وتفاصيله، وقد جمع فيه ما ذكره الفقهاء في أبواب الجنايات لكنه لم يتطرق الى التقنيات الحديثة واثرها في هذا الباب.
- 7- القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، د. جميل عبد الباقي الصغير، وقد تناول فيه ما نظمه القانون الجنائي فيما يخص التكنولوجيا الحديثة لكنه لم يتطرق الى الفقه الإسلامي.
- 8- السرقة الإلكترونية وحكمها في الإسلام، أحمد محمد عبدالرؤوف المنيفي بين من خلاله جريمة السرقة الإلكترونية، وتعريفها وخصائصها في الفقه والقانون و التكييف الشرعي لها حيث قارن بين القانون الشريعة في حل إشكالية السرقة الإلكترونية ومدى انطباق أحكام السرقة في الشريعة الإسلامية على السرقة الإلكترونية، مثل سرقة البيانات المالية للهوية الشخصية وسرقة الودائع البنكية، وقد بحث الكتاب جوانب متعددة مما تطرقت اليه في بحثي هذا .

منهج البحث:

أخذت في إعداد البحث بالمنهج التحليلي و قمت بما يأتي:

أولاً: أصوّر المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها، ليتضح المقصود من دراستها.

ثانياً: إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، فأذكر حكمها بدليلها، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.

ثالثاً: إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فأتبع ما يلي:

1- تحرير محل الخلاف، إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.

2- ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

3- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف إذا لم أقف على المسألة في مذهب ما، فأسلك بها مسلك التخريج.

4- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.

5- استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الاستدلال من الأدلة النقلية، وذكر ما يرد على الأدلة من مناقشات، وما يجاب به عنها.

6- الترجيح، مع بيان سببه وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

رابعاً: الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.

خامساً: التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

سادساً: ترقيم الآيات، وبيان سورها.

سابعاً: تخريج الأحاديث وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذٍ

بتخريجها، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث.

ثامناً: تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها قدر الاستطاعة.

تاسعاً: التعريف بالمصطلحات، وشرح الغريب الوارد في صلب الموضوع.

عاشراً: العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم.

حادي عشر: الترجمة للأعلام غير المشهورين عند أول ورود لها.

ثاني عشر: خاتمة الرسالة عبارة عن ملخص للرسالة، يعطي فكرة واضحة عما تضمنته الرسالة، مع إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الرسالة.

خطة البحث

وقد اشتملت خطة الرسالة بعد هذه المقدمة على ما يأتي:

المدخل: في تحديد المفاهيم وبيان المصطلحات التي جاءت في البحث

الفصل الأول: الاحكام المتعلقة بالاعتداء على النفس عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول: القتل عبر استخدام التقنيات الحديثة .

المبحث الثاني: الانتحار بسبب استخدام التقنيات الحديثة .

المبحث الثالث : التحريض على القتل عبر التقنيات الحديثة .

الفصل الثاني: الاحكام المتعلقة بالاعتداء على العرض والنسل عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول: الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة .

المبحث الثاني: القذف عبر التقنيات الحديثة .

الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العقل عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول : حكم الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات
الحديثة

المبحث الثاني : حكم المخدرات الرقمية وفيه مطالب

الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول: حكم السرقة عبر التقنيات الحديثة

المبحث الثاني: حكم تدمير المواقع الإلكترونية التجارية

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها
الدراسة.

المدخل: المفاهيم المتعلقة بالبحث

أولاً: مفهوم الأحكام الفقهية:

لبيان مفهوم الأحكام الفقهية نتطرق إلى بيان معنى الأحكام ثم معنى الفقهية باعتبار أن هذا المصطلح مركب وصفي مكون من لفظة أحكام ولفظة فقهية ثم بيان هذا المصطلح كاملاً.

الأحكام لغة : جمع حكم الحُكْمُ، بالضَّمِّ: القَضَاءُ فِي الشَّيْءِ سَوَاءً لَزِمَ ذَلِكَ غَيْرَهُ أَمْ لَا، وَخَصَّصَهُ بَعْضُهُم بِالْقَضَاءِ بِالْعَدْلِ⁽¹⁾ والحكم أيضاً العلم والفقه ومنه قوله تعالى: (يُخَيِّئُ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا ١٢) [مريم: 12]⁽²⁾ ويراد به المنع ومنه قولهم (أحكم فلان عني كذا إذا منعه)⁽³⁾.

الأحكام اصطلاحاً: جمع حكم وهو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع⁽⁴⁾ وتختلف نظرة الأصوليين عن الفقهاء في معنى الحكم، فهو نفس خطاب الشارع عند الأصوليين أما عند الفقهاء فهو أثره المترتب عليه⁽⁵⁾

(1) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، (بيروت: دار الهداية، 1998م) 510/31.

(2) الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1987م)، 564/1.

(3) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (القاهرة: دار ومكتبة الهلال، 1997م) 66/3.

(4) الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت: 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، (المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، 1402هـ)، 95/1/1، و الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الشتاء، شمس الدين (ت: 749هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقاء، (السعودية: دار المدني، ط1، 1406هـ / 1986م)، 325/1.

(5) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، (مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000 م)، 19/1.

الفقهية

الفقه لغة : "فَقَّهَ الرَّجُلُ يَفْقَهُ فَقْهًا فهو فَقِيهٌ. وَفَقَّهَ يَفْقَهُ فَقْهًا إِذَا فَهَمَ"⁽⁶⁾. وقد عرفه اهل اللغة ايضاً بالعلم والفتنة⁽⁷⁾

الفقه اصطلاحاً: "هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية"⁽⁸⁾ وقال بعضهم انه "ملكة: استنباط ما لم يُصرح الشارع ممّا صرح به"⁽⁹⁾ وعرفوه بانه: ما بعرف من الاحكام الشرعية بطريق الاجتهاد،⁽¹⁰⁾

وهذه التعاريف بمجملها تدور على ان الفقه هو علم بالاحكام الشرعية وقد اخرج بالاحكام الشرعية ما جاء عن طريق الشرع واخرج بالعملية ما ليس عملياً كمسائل الاعتقاد، واخرج بقوله المكتسب ما علم من الدين بالضرورة أو اشتهر حتى صار يعرفه كل أحد، واخرج بقوله أدلتها ما يعلمه المقلد من الفقيه من دون دليل و التفصيلية ما علم بالأدلة الاجمالية كعلم الخلاف.⁽¹¹⁾

ثانياً: مفهوم التقنيات الحديثة:

-
- (6) الفراهيدي، العين، 370/3.
- (7) المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هندراوي (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000م)، 128/4.
- (8) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: 816هـ) كتاب التعريفات، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403 هـ - 1983م، 1/168)، السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى (ت: 926هـ) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تح: مازن المبارك، (دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1411هـ)، 67/1.
- (9) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: محمد إبراهيم عبادة، (مكتبة الآداب، القاهرة / مصر، ط1، 1424 هـ - 2004 م)، 47/1.
- (10) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي القاهري (ت: 1031 هـ) التوقيف على مهمات التعاريف، (عالم الكتب عبد الخالق ثروت- القاهرة، ط1، 1410 هـ - 1990م)، 263/1.
- (11) الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094 هـ) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش - محمد المصري، (مؤسسة الرسالة - بيروت ط2، 1419 هـ - 1998م)، 690/1.

التقنيات: جمع تقنية وهي من التَّقَن وله عدة معان في اللغة منها:

1- "التَّقَنُ: رسابة الماء في الربيع، وهو الذي يجيء به الماء من

الخنثورة"⁽¹²⁾.

2- "رجل تَقَن وتَقِن، أي متقن للأشياء"⁽¹³⁾.

3- "يُقَال: رجلٌ تَقِنٌ، وَهُوَ الْحَاضِرُ الْمُنْطِقُ وَالْجَوَابُ"⁽¹⁴⁾.

4- "إِتْقَانُ الْأَمْرِ إِحْكَامُهُ"⁽¹⁵⁾.

وعلى هذا فإن مدار تعريف التقنية لغة: ما دل على ثبوت الامر وإحكامه واستقراره وعلى هذا دل قوله تعالى: ﴿صُنِّعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل:88] وَعَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ "⁽¹⁶⁾

التقنية اصطلاحاً: هي استخدام العلوم المختلفة لتطوير الآلات والإجراءات لغرض تجويد أو تحسين الحالة الإنسانية أو رفع فعاليتها الإنسان في مجال ما⁽¹⁷⁾.

(12) الفراهيدي، العين، 129/5.

(13) الأزدي، جمهرة اللغة، 1288/3.

(14) الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهرى ، أبو منصور (ت: 370هـ) تهذيب اللغة، تج: محمد عوض مرعب، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م)، 66/9.

(15) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: 666هـ) مختار الصحاح، تج: يوسف الشيخ محمد، (المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م)، 466/1.

(16) الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، (ت: 307هـ) مسند أبي يعلى، تج: حسين سليم أسد، (دار المأمون للتراث - دمشق، ط1، 1404 - 1984)، 349/7 حديث ، الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (ت: 360هـ) المعجم الأوسط، تج: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (دار الحرمين - القاهرة)، 275/1، حديث 897، والحديث حسن بمجموع شواهد.

(17) أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، (عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م)، 259/1.

او هي " أسلوب أو فنّية في إنجاز عمل أو بحث علمي ونحو ذلك، أو جملة الوسائل والأساليب والطرائق التي تختص بمهنة أو فن" (18)

وعلى هذا فمفهوم التقنية يكون بحسب المصطلحات التي ترتبط به سواء كانت صناعية أو طبية أو عسكرية أو غيرها، وقد دخلت التقنيات في كل مفاصل الحياة في العصر الحديث فلا يكاد يخلو منها مجال من المجالات .

الحديثة: مؤنث حديث والحديث لغة : قال ابن فارس "الْحَاءُ وَالذَّالُ وَالنَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ. يُقَالُ حَدَّثَ أَمْرٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. وَالرَّجُلُ الْحَدَّثُ: الطَّرِيُّ السِّنِّ. وَالْحَدِيثُ مِنْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ يَحْدُثُ مِنْهُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ. وَرَجُلٌ حَدَّثَ: حَسَنُ الْحَدِيثِ. وَرَجُلٌ حَدَّثَ نِسَاءً، إِذَا كَانَ يَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ." (19) و يأتي لعدة معاني منها:

1- الحديث: "الجديد من الأشياء" (20)

2- "الحَدَّثُ مِنْ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ: شِبْهُ النَّازِلَةِ" (21).

3- "حَدَّثَ الشَّيْءُ خُدُوثًا مِنْ بَابِ قَعَدَ تَجَدَّدَ وَجُودُهُ فَهُوَ حَدِيثٌ وَحَدِيثٌ وَمِنْهُ يُقَالُ حَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ إِذَا تَجَدَّدَ وَكَانَ مَعْدُومًا قَبْلَ ذَلِكَ" (22)

اصطلاحاً: "مصدر صناعي من تحديث: نزعة تهتم بالتطوير والأخذ بأسباب العلم الحديث لتلبية حاجات العصر" (23).

(18) نفس المصدر، 296/1.

(19) الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، أبو الحسين (ت: 395هـ) معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، 36/2.

(20) الفراهيدي، العين، 177/3.

(21) الهروي، تهذيب اللغة، 243/4.

(22) الحموي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، أبو العباس (ت: نحو 770هـ) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (المكتبة العلمية - بيروت)، 124/1.

(23) عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة، 453/1.

ثالثاً: مفهوم الجنايات:

الجنايات لغة: جمع جناية ويأتي في اللغة على عدة معان:

- 1- يقال جنى فلان جناية إذا جر ذنباً على نفسه وأهله.⁽²⁴⁾
- 2- "الجنى: الرطب والعسل، وكلُّ ثمرة تُجتنى فهو جنى"⁽²⁵⁾.
- 3- الْجِنَايَةُ: مَا تَجْنِيهِ مِنْ شَرٍّ أَيْ تُحْدِثُهُ تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ مِنْ جَنَى عَلَيْهِ شَرًّا وَهُوَ عَامٌّ إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ بِمَا يَحْرُمُ مِنَ الْفِعْلِ وَأَصْلُهُ مِنْ جَنَى الثَّمَرِ وَهُوَ أَخَذُهُ مِنَ الشَّجَرِ⁽²⁶⁾
- 4- التَّجَنَّى: مِثْلُ التَّجَرُّمِ وَهُوَ أَنْ اَيْنَسَبَ إِلَيْهِ ذَنْبًا لَمْ يَفْعَلْهُ⁽²⁷⁾

الجنايات اصطلاحاً:

وقد عرفه الفقهاء بتعريفات منها:

- 1- عرفه الحنفية: "كُلُّ فِعْلٍ مَحْظُورٍ يَنْضَمُّ ضَرَرًا، وَيَكُونُ تَارَةً عَلَى نَفْسِهِ، وَتَارَةً عَلَى غَيْرِهِ"⁽²⁸⁾
- 2- عَرَّفَهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِأَنَّهُ "فِعْلٌ هُوَ بِحَيْثُ يُوجِبُ عُقُوبَةً فَأَعْلَاهُ بِحَدِّ أَوْ قَتْلِ أَوْ قَطْعٍ أَوْ نَفْيٍ"⁽²⁹⁾.
- 3- عرفه الشافعية: بانه "الذنب والجرم، وما يفعله الانسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والاخرة"⁽³⁰⁾

(24) الفراهيدي، العين، 184/6.

(25) نفس المصدر، 185/6.

(26) الخوارزمي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين المَطَرَزِي(ت:

610هـ)، المغرب، (دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ)، 94/1.

(27) الرازي، مختار الصحاح، 62/1

(28) الحنفي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي البلدحي، مجد الدين أبو الفضل (ت: 683هـ)

الاختيار لتعليق المختار، (مطبعة الحلبي - القاهرة، 1356 هـ - 1937 م)، 22/5.

(29) الرصاع، محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، التونسي المالكي (ت: 894هـ) شرح حدود ابن

عرفة، (المكتبة العلمية، ط 1، 1350هـ)، 489/1.

(30) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، المجموع شرح المذهب، (تصوير

دار الفكر)، 344/18.

4- عرفها الحنابلة بقولهم "الْجَنَائِيَّةُ: كُلُّ فِعْلٍ عُذْوَانٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ. لَكِنَّهَا فِي الْعُرْفِ مَخْصُوصَةٌ بِمَا يَحْصُلُ فِيهِ التَّعَدِّي عَلَى الْأَبْدَانِ، وَسَمَّوْا الْجَنَائِيَّاتِ عَلَى الْأَمْوَالِ غَضَبًا، وَنَهْبًا، وَسَرِقَةً، وَخِيَانَةً، وَإِثْلَافًا"⁽³¹⁾.

وعلى هذا يمكن ان نعرف الجناية: لفظ يطلق على الاعتداء على الانسان سواء كان الاعتداء على نفسه أو أعضائه، بالقتل أو الضرب أو الجرح بما يوجب الحد بقتل، أو قطع، أو نفي.⁽³²⁾

الفصل الاول: الاحكام المتعلقة بالاعتداء على النفس عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول: القتل عبر استخدام التقنيات الحديثة وفيه مطالب

المطلب الأول: تعريف القتل لغةً واصطلاحاً وحكمه

المطلب الثاني: أنواع القتل عند الفقهاء

(31) المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة (ت: 620هـ) /المغني، (مكتبة القاهرة، 1388هـ - 1968م)، 8/259.
(32) وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دار الفكر - سورية - دمشق، 2008)، 5611/7.

المطلب الثالث: حكم استخدام التقنيات الحديثة في القتل

المبحث الثاني: الانتحار بسبب استخدام التقنيات الحديثة وفيه

مطالب

المطلب الأول: تعريف الانتحار لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: أنواع الانتحار وحكمه

المبحث الثالث : التحريض على القتل عبر التقنيات الحديثة وفيه

مطالب

المطلب الأول: تعريف التحريض لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: حكم التحريض على القتل والتقنيات المستخدمة

فيه

٢. الفصل الأول: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على النفس عبر التقنيات الحديثة

إن من أهم المقاصد الكلية التي جاءت الشريعة للحفاظ عليها وصيانتها هي مقصد حفظ النفس، فقد شرعت الأحكام للحفاظ على النفوس ومن هذه الأحكام، الأحكام المتعلقة بالاعتداء على النفس، اهتم الفقهاء منذ القدم إلى يومنا هذا بمناقشة هذه الأحكام وتبويبها والتصنيف فيها، وبما أن سفك دم المسلم والتعدي على أعضائه حرام؛ فقد جاء الشارع الحكيم بالوسائل الرادعة كالقصاص،

والدية، والكفارة، ورتب الاثم على فاعله، وللتطور الحاصل في الوسائل المستخدمة في الاعتداء على النفس في العصر الحديث هذا فان الكلام في مباحث هذا الفصل عن القتل عبر استخدام التقنيات الحديثة في المبحث الأول، ثم الانتحار بسبب استخدام التقنيات الحديثة في المبحث الثاني، وبعده التهديد والتحريض على القتل عبر التقنيات الحديثة في المبحث الثالث، ثم الاتجار بالبشر عبر التقنيات الحديثة في المبحث الرابع، باعتبار ان ما ذكرنا نماذج لما يمكن استخدامه في الاعتداء على النفس عبر الوسائل الحديثة.

١،٢. المبحث الأول: القتل عبر استخدام التقنيات الحديثة

١،١،٢. المطلب الأول: تعريف القتل لغةً واصطلاحاً وحكمه

القتل لغة:

القتل الإمانة بضرب أو جرح أو علة⁽³³⁾، قال ابن فارس "الْقَافُ وَالْتَاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِذْلَالٍ وَإِمَاتَةٍ. يُقَالُ: قَتَلَهُ قَتْلًا. وَالْقَتْلَةُ: الْحَالُ يُقْتَلُ عَلَيْهَا. يُقَالُ قَتَلَهُ قَتْلَةً سَوْءٍ. وَالْقَتْلَةُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ. وَمَقَاتِلُ الْإِنْسَانِ: الْمَوَاضِعُ الَّتِي إِذَا أُصِيبَتْ قَتَلَهُ ذَلِكَ. وَمِنْ ذَلِكَ: قَتَلْتُ الشَّيْءَ خُبْرًا وَعِلْمًا. قَالَ اللَّهُ سُـبْحَانَهُ: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ

(33) الفراهيدي، العين، 127/5.

يَقِينًا﴾ [النساء: 157]"⁽³⁴⁾ وَغُرِّفَ بِاللَّعْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ ﴿قُتِلَ
الْخَرَّصُونَ ١٠﴾ [الذاريات: 10]"⁽³⁵⁾.

القتل اصطلاحاً:

وقد عرفه الفقهاء بتعاريف منها :

- 1- "اسْمٌ لِفِعْلٍ يَكُونُ مُؤَثِّرًا فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ"⁽³⁶⁾.
- 2- "الْقَتْلُ اسْمٌ لِفِعْلٍ يُفْضِي إِلَى زُهُوقِ الْحَيَاةِ عَادَةً"⁽³⁷⁾.
- 3- عرفه الماوردي بانه إماتة الحياة⁽³⁸⁾ وعرفه النووي بانه "الفعلُ
المُفَوِّتُ لِلرُّوحِ"⁽³⁹⁾

وعلى هذا يمكن ان نعرف القتل بانه: الفعل المميت المزهق للنفس
المؤدي الى زوال الحياة .

حكم القتل:

إن القتل من حيث هو إزهاق للروح التي خلقها الله وتعدي على
الجسد الذي صوره الله فأحسن خلقه وسواه، وفيه معنى العدوان
على النفس الإنسانية وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلٌ ذَلِكَ

(34) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5/56.

(35) الفراهيدي، العين، 5/127، و الهروي، تهذيب اللغة، 9/62.

(36) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (ت: 483هـ) المبسوط، (دار المعرفة –
بيروت، 1414هـ - 1993م)، 26/148.

(37) الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي (ت: 587هـ) بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع، (دار الكتب العلمية، ط2، 140هـ - 1986م)، 7/179.

(38) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (ت: 450هـ) الحاوي
الكبير، تح: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (دار الكتب العلمية، بيروت
– لبنان، ط1 1419هـ - 1999م)، 13/80.

(39) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين،
تح: زهير الشاويش، (المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3، 1412هـ / 1991م)،
210/8.

كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي
الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا (الآية) [المائدة:32]

والقتل من حيث كونه داخل في خطاب الشارع للمكلفين فانه يندرج
في احكام التكليف كما يقسمه الشافعية على هذا الأساس الى
أقسام⁽⁴⁰⁾:

1- القتل الواجب، ودليله قوله تعالى: ﴿قَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا
يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ
عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ٢٩﴾ [التوبة:29] وهو الحربي الذي لم
يسلم ولم يعط الجزية، وحديث: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ
الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ النَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ" (41)

2- القتل الحرام، ودليله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ
إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء:33] وهو قتل النفس المعصومة بغير
حق .

(40) الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر (ت: 974 هـ) تحفة المحتاج في شرح المنهاج، بحاشية
الإمام عبد الحميد الشرواني و حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي، (المكتبة التجارية الكبرى
بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357 هـ - 1983م) 376/8، و الشريبي، شمس الدين، محمد بن
أحمد الخطيب الشافعي (ات: 977 هـ) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، (دار الفكر -
بيروت)، 495/2

(41) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي (ت: 256 هـ) صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن
ناصر الناصر، (دار طوق النجاة بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422 هـ)، باب قوله ان النفس
بالنفس، 5/9، حديث رقم 6878، و النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت:
261 هـ) صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، باب مايباح
به دم المسلم، 1302/3-1676.

3- القتل المكروه: هو اذا قَتَلَ المقاتل قريبه الكافر الذي لم يسب الله
أو رسوله فَإِنْ سَبَّهُمَا لَمْ يُكْرَهْ⁽⁴²⁾

4- القتل المندوب، هو قتل المقاتل قريبه الكافر إذا سب الله أو
رسوله.⁽⁴³⁾

5- القتل المباح: وهو ما كان دفاعاً شرعياً عن النفس أو عن العرض
أو مال، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟
قَالَ: (فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ) قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: (قَاتِلْهُ) قَالَ: أَرَأَيْتَ
إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: (فَأَنْتَ شَهِيدٌ)، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: (هُوَ فِي
النَّارِ))⁽⁴⁴⁾ قال الامام النووي في شرحه لصحيح مسلم " وَأَمَّا أَحْكَامُ
الْبَابِ فَفِيهِ جَوَازُ قَتْلِ الْقَاصِدِ لِأَخْذِ الْمَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ سِوَاءَ كَانَ الْمَالُ
قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا لِعُمُومِ الْحَدِيثِ وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ
بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ إِذَا طَلَبَ شَيْئًا يَسِيرًا كَالثَّوْبِ
وَالطَّعَامِ وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ وَأَمَّا الْمُدَافَعَةُ
عَنِ الْحَرِيمِ فَوَاجِبَةٌ بِإِلَّا خِلَافٍ وَفِي الْمُدَافَعَةِ عَنِ النَّفْسِ بِالْقَتْلِ خِلَافٌ
فِي مَذْهَبِنَا وَمَذْهَبِ غَيْرِنَا وَالْمُدَافَعَةُ عَنِ الْمَالِ جَائِزَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ"⁽⁴⁵⁾

٢، ٢، ١. المطلب الثاني: أنواع القتل عند الفقهاء

للفقهاء في أنواع القتل تقسيمات متباينة فمنهم من اعتنى
بالتفاصيل وأكثر من ذكر الأنواع ومنهم من ادخل بعض الأنواع في

(42) الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت: 1004هـ) نهاية
المحتاج إلى شرح المنهاج، (دار الفكر، بيروت، 1404هـ/1984م) 245/7، والعجلي،
سليمان بن عمر بن منصور الأزهرى، المعروف بالجمال (ت: 1204هـ) حاشية الجمل، (دار
الفكر بدون سنة طبع)، 3/5.

(43) الرُّحَيْلِيُّ، الفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدَلَّتُهُ، 5616/7.

(44) صحيح مسلم، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ قَصَدَ أَخْذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، كَانَ الْقَاصِدُ مُهْدَرِ الدَّمِ فِي
حَقِّهِ، وَإِنْ قُتِلَ كَانَ فِي النَّارِ، وَأَنَّ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، 124/1 حديث رقم 140.

(45) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت: 676هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن
الحجاج، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392هـ)، 165/2.

بعض ولكل منهم طريقته في التقسيم ونذكر في هذا المطلب أنواع القتل عند الفقهاء وهي كما يأتي:

أولاً: أنواع القتل عند الحنفية:

قسم الحنفية القتل الى خمسة أنواع وهي:

1- القتل العمد: هو ان يقصد القاتل بضربه المقتول ازهاق روحه بآلة تفرق اجزاء الجسد، وهي السلاح كالسكاكين، أو السيوف، أو الأسلحة النارية (الرصاص) أو ما جرى مجرى السلاح مثل الأشياء التي لها حد من الخشب واللدائن، والأشياء الصغيرة التي تصيب في مقتل كالإبرة، وما لا حد له مثل العمود، أو زجاج أو صخرة وبما أن القصد امر غير محسوس فقد جعل السلاح دليلاً عليه مظهراً له بل انه أقيم مقام القصد لأنه مظنة وجوده.⁽⁴⁶⁾

حكمه: فيه القصاص اذا كان عدواناً على المسلم في دار الإسلام⁽⁴⁷⁾ باتفاق الفقهاء وينتقل الى البدل المالي (الدية أو أكثر منها) بالتراضي⁽⁴⁸⁾ وعند الشافعية دون غيرهم الكفارة، قياساً على عقوبة القتل الخطأ التي نص عليها القرآن الكريم صراحة⁽⁴⁹⁾.

2- القتل شبه العمد: هو ما قصد القاتل فيه ضرب المقتول ولم يرد به قتله؛ لاستعماله آلة لا تستخدم للقتل عادة بل لغرض آخر

(46) السرخسي، المبسوط، 59/26، و الكاساني، بدائع الصنائع، 233/7، والرُّحَيْلِي، الفقه الإسلامي وأدلته، 5617/7.

(47) الكاساني، بدائع الصنائع، 336/7، 252.

(48) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ) رد المحتار على الدر المختار (دار الفكر-بيروت، 1412هـ - 1992م)، 529/6.

(49) الرُّحَيْلِي، الفقه الإسلامي وأدلته، 5661/7.

وهو التأديب كالسوط، أو العصا، أو الحجر أو اليد، وقد وقع الخلاف في القتل بالمتقل كالحجر الكبير والعصا الكبيرة بين الحنفية، فقد عده الامام أبو حنيفة من القتل شبه العمد، وعده محمد ابن الحسن وأبو يوسف من قبل القتل العمد، واتفقوا على ان القتل بما لا يؤدي الى الموت غالباً فانه شبه عمد⁽⁵⁰⁾

3- القتل الخطأ: سواء كان الخطأ في القصد، كمن رمى صيداً فأصاب انسان، أو كان الخطأ في ذات الفعل، كمن يرمي محارباً فاذا به يصيب مسلماً⁽⁵¹⁾.

4- القتل في معنى الخطأ: كمن سقط من مكان مرتفع على قاعد فقتله، أو النائم ينقلب على انسان فيقتله⁽⁵²⁾.

5- القتل بالتسبب: كمن حفر بئراً في غير ملكه فسقط به انسان فمات، وكذلك الحجر يضعه الانسان في الطريق فيموت الانسان بسببه، وكذا الشهود اذا تراجعوا عن شهادتهم بعد إقامة القصاص على المشهود عليه⁽⁵³⁾

ثانياً: أنواع القتل عند الشافعية والحنابلة ومن وافقهم من العلماء

وقد قسموا القتل الى ثلاثة أنواع وهي:

1- القتل العمد: هو أن يقصد الفعل العدوان على الشخص بما يزهق الروح غالباً، مستخدماً ماله حد يجرح ، أو متقل، بالمباشرة، أو التسبب، كسيف، وعمود، و وتد خشبي،

(50) السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين (ت: نحو 540هـ) تحفة الفقهاء، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، 1414 هـ - 1994 م)، 103/3.

(51) الكاساني، بدائع الصنائع ، 234/7

(52) نفس المصدر ، 271/7.

(53) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المصري (ت: 970هـ) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (دار الكتاب الإسلامي، ط 2، بدون تاريخ) ، 327/8، و الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 5619/7.

وشيء دقيق كالابرة في القلب مثلاً مما يكون مؤثراً في زوال الحياة ، أو غيره من أجزاء الجسم إن أصيبت بورم أو التهاب جرح حتى مات، أو كأن قطع جزء من يد أو قدم إنسان، فسرت الجراحة إلى باقي الأجزاء ومات⁽⁵⁴⁾.

2- القتل شبه العمد : هو ان يقصد التعدي على الشخص بما لا يُميت غالباً، كالحجر صغير أو الضرب باليد، أو بما يستخدم للتأديب في الغالب ، ولا يستمر بالضرب، وألا يكون في جزء يزهدق الروح ، أو كان المضروب مما يخشى عليه فوات نفسه كالصغير أو الضعيف⁽⁵⁵⁾.

3- القتل الخطأ: أن يقع من الشخص من غير قصد منه ، ولا ارادة؛ فهو ليس فيه وصف القتل العمد، ولا شبه العمد، ومثاله من رمى الصيد يريد فأساب انساناً، أو من سقط على انسان فقتله⁽⁵⁶⁾

ثالثاً: أنواع القتل عند المالكية

المشهور من مذهب المالكية انهم يقسمون القتل الى نوعين عمد وخطأ وقد روي عنهم في شبه العمد قولاً لكن المشهور هو التقسيم الى قسمين:

(54) الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت 502 هـ) بحر المذهب، تح: طارق فتحي السيد، (دار الكتب العلمية، ط1، 2009 م)، 31/12، والرُّحَيْلِيّ، الفُفْهُ الإسلامي وأدلُّته، 5619/7

(55) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: 478 هـ) نهاية المطلب في دراية المذهب، تح: عبد العظيم محمود الديب، (دار المنهاج، ط1، 1428 هـ-2007 م)، 128/16.

(56) مُصْطَفَى الخَنْ، مُصْطَفَى البُغَا، علي الشَّرْبُجِي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، (دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 1413 هـ - 1992 م)، 15/8.

1- القتل العمد: وهو ان يقصد القاتل ازهاق الروح مستخدماً ما له حد من الأشياء، أو ما ليس له حد كالمثقل بشكل مباشر، أو الوسائل الأخرى التي تعتبر مسبباً في القتل كالحرق والسم، والاغراق، وقطع النفس بالخنق، أو الحبس حتى الموت عن طريق منع الطعام والشراب، أو وصول الأدوية لمن لا تستمر حياة الإنسان إلا به.⁽⁵⁷⁾

2- القتل الخطأ: هو ما لا قصد فيه للقتل كمن أراد الصيد برميهِ فأصاب إنساناً، ومن سقط من مرتفع فوق ع على شخص فقتله.⁽⁵⁸⁾

وبالنظر الى ما تقدم نجد ان الفقهاء اتفقوا على ان ما كان القصد فيه واضحاً على القتل فانه عمد، بالاعتماد على ما يقوم مقام القصد كالسلاح؛ لأنه مضنة القصد، وكذلك القتل الخطأ، فإنهم اتفقوا على وصفه ايضاً، القتل شبه العمد، وما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب، فقد اختلفوا فيها، وللتقدم التكنولوجي في عصرنا تعدد وسائل القتل؛ لابد من التقصي عن ظروف القتل وملابساته، ووسائله وفي حيثيات القضايا، لبيان نية القاتل، أهو متعمد، أم مخطئ.⁽⁵⁹⁾

٢، ٣، ١. المطلب الثالث: حكم استخدام التقنيات الحديثة في القتل

إن التطور الحاصل في المجال التقني في شتى مجالات الحياة ودخول التقنية الى ابسط تفاصيلها مما أدى الى تجدد كثير من المسائل التي تحتاج الى مزيد بحث وتقصي لبيان حكمها الشرعي

(57) ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين الكردي المالكي (ت: 646هـ) جامع الأمهات، تج أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، (الإمامة للطباعة والنشر والتوزيع، 1421هـ - 2000م)، 488/1.

(58) الغرناطي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي (ت: 741هـ) القوانين الفقهية، (دار الكتب العلمية، بيروت، 2016م)، 255/1.

(59) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 5621/7.

عن طريق بيان علاقتها بالمسائل السابقة التي تناولها الفقهاء بالنظر والتقصي عنها، ومن هذه المسائل التقنيات الحديثة المستخدمة في القتل وفي هذا المطلب سنتكلم عن نماذج من التقنيات الحديثة المستخدمة في القتل ومنها:

- 1- استخدام الاطلاقات النارية: وهي من الوسائل الحديثة في ازهاق الروح لم تكن موجودة من قبل، ويتنوع استخدام هذه الوسيلة في القتل بين القتل العمد اذا وجه القاتل السلاح الناري الى ما يصيب الانسان بمقتل، و كذا اذا وجه القاتل السلاح بغير قصد القتل أو ان يطلق النار على شخص أو اشخاص فيصيب آخرين.
- 2- استخدام القنابل اليدوية والمفرقات والقذائف الصغيرة والكبيرة للقتل سواء بقصد او بغير قصد.
- 3- استخدام الصعق الكهربائي في القتل: وهو من الوسائل الحديثة التي تؤدي الى ازهاق الروح ايضاً.
- 4- استخدام الجراثيم والمواد الكيميائية في قتل الافراد أو الجماعات.

كل هذه وغيره مما يستجد من تقنيات حديثة ممكن ان تستخدم في القتل يندرج تحت التفصيل الذي ذكره الفقهاء في أنواع القتل.

من المقرر عند فقهاء الشريعة أن نوع القتل يحدد بعدة عوامل منها نية القاتل وأسلوب القتل فإن حصل القتل بما يزهق الروح غالباً مصحوباً بنية القتل، فهو قتل عمد يعاقب صاحبه بالقصاص، من حيث الأصل، أما كان القتل بما لا يقتل غالباً، فهذا من باب شبه العمد، فيه دية مغلظة، وأما إذا

كان القتل بلا قصد الفعل ولا نية القتل، فهو من باب الخطأ،
فيه دية مخففة على العاقلة.⁽⁶⁰⁾

٢،٢. المبحث الثاني: الانتحار باستخدام التقنيات الحديثة

حرّم الإسلام قتل النفس وإزهاق الروح بصورة عامة، فقد وهب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الحياة للناس ومن التعدي على الخالق جل شأنه واهب الحياة، قتل الإنسان نفسه، أو إفساد عضو من أعضائه، أو التعرض لجسده بأي شكل من الأشكال، التي تؤدي إلى إزهاق النفس، فجعل الانتحار من أعظم الذنوب التي ترتكب والآثام التي تقترب، ومن الوسائل التي تستخدم في الانتحار هي التقنيات الحديثة.

وقد قسمنا المبحث الى مطلبين هما:

الأول: في تعريف الانتحار لغة واصطلاحاً

والثاني: أنواع الانتحار وحكمه

٢،١،٢. المطلب الأول: تعريف الانتحار لغة واصطلاحاً

الانتحار لغة:

الانتحار من نحر كما قال ابن فارس " النُّونُ وَالْحَاءُ وَالرَّاءُ. كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ يَتَقَرَّعُ مِنْهَا كَلِمَاتُ الْبَابِ. هِيَ النَّحْرُ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ نُحُورٌ. وَالنَّحْرُ: الْبَزْلُ فِي النَّحْرِ. وَنَحَرْتُ الْبَعِيرَ نَحْرًا. وَالنَّاجِرَانِ: عِرْقَانِ فِي صَدْرِ الْفَرَسِ. وَدَائِرَةُ النَّاحِرِ تَكُونُ فِي الْجِرَانِ إِلَى أَسْفَلِ مَنْ

(60) الكاساني، بدائع الصنائع 7/ 241، و الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت: 1230هـ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، (دار الفكر بدون طبعة وبدون تاريخ) 4/ 239، و الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشافعي (ت: 977هـ) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (دار الكتب العلمية ط1، 1415هـ - 1994م) 4/ 55، و المقدسي ، المغني، 7/ 765.

ذَلِكَ. وَانْتَحَرُوا عَلَى الشَّيْءِ: تَشَاخَوْا عَلَيْهِ جَرِصًا، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُرِيدُ نَحْرَ صَاحِبِهِ. وَيُقَالُ: النَّحِيرَةُ: آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ، لِأَنَّهُ يَنْحَرُ الَّذِي يَدْخُلُ، وَأَظُنُّ مَعْنَى يَنْحَرُهُ يَلِي نَحْرَهُ. وَالْعَالِمُ بِالشَّيْءِ الْمُجَرَّبُ نَحْرِيرٌ، وَهُوَ إِنْ كَانَ مِنَ الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَنْحَرُ الْعِلْمَ نَحْرًا، كَقَوْلِكَ: قَتَلْتُ هَذَا الشَّيْءَ عِلْمًا⁽⁶¹⁾

و (انْتَحَرَ) الرَّجُلُ (نَحَرَ) نَفْسَهُ⁽⁶²⁾ وهذه الدار تَنْحَرُ تلك الدار إذا استَقْبَلَتْهَا، وقيل نحر الانسان اذا انتصب في صلاته، ومنه قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۚ﴾ [الكوثر:2] قال بعضهم: انحر البُذْنُ، ويقال: هو وضع اليمين على الشمال في الصلاة⁽⁶³⁾

وبالنظر الى التعريفات السابقة يمكن ان نعرف الانتحار بانه: ان يقوم الإنسان بإزهاق روحه بادرأك أو من غير ادراك، أو هو الفعل المقصود لقتل النفس أو زهق الروح عن سابق تصميم بوسيلة ما⁽⁶⁴⁾.

الانتحار اصطلاحاً:

النَّحْرُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: الْإِنْتِحَارُ هُوَ قَتْلُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ كَانَتْ. وَلِهَذَا ذَكَرُوا أَحْكَامَهُ بِاسْمِ (قَتْلِ الشَّخْصِ نَفْسَهُ)⁽⁶⁵⁾

(61) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 400/5.

(62) الرازي، مختار الصحاح، 306/1.

(63) الفراهيدي، العين، 210/3.

(64) عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 2176/3.

(65) الكاساني، بدائع الصنائع، 321/1، النووي، المجموع شرح المذهب، 227/5 والمقدس، المغني 2/ 418 والموسوعة الفقهية الكويتية، 281/1

٢،٢،٢.المطلب الثاني:أنواع الانتحار وحكمه

أولاً:أنواع الانتحار :الانتحار هو قتل كما مر سابقاً وعلى هذا فإن وسائله متعددة وطرقه مختلفة وفي هذا المطلب سنتحدث عن الانتحار من وجهين نذكرهما كما يأتي:

الوجه الأول : الانتحار بالترك ويكون بترك الانسان ما يكون مؤثراً في زوال حياته بحيث لو تركه وامتنع عنه كان سبباً في فوات نفسه، ومن هذا النوع ما يأتي :

1- الامتناع عما لا تقوم حياة الانسان الا به، كالأكل والشرب بما يدفع الهلاك اذا امتنع عنه الانسان يكون قاتلاً لنفسه، وكذلك اذا امتنع عن اكل، أو شرب، ما أبيح من مطعوم، أو مشروب للضرورة، وكان امتناعه سبب هلاكه يكون قاتلاً لنفسه⁽⁶⁶⁾

2- ترك التصرف عما ينجيه من الهلاك كالوقوف في الماء بلا حركة، أو تعريض نفسه لحيوان مفترس دون الهرب منه، أو الوقوف في نار يستطيع التخلص منها ببساطة فلم يفعل حتى مات، ومنه في العصر الحديث ان يقف الانسان امام سيارة ويمتنع عن الحركة وهو متيقن من هلاكه أو ان يمتنع ترك اعتراض طريق احد الأدوات أو المكنائن التي تؤدي الى تلف جسده يقيناً، كل ذلك من فعله فهو قاتل لنفسه.

3- ترك تضميد جرح لو ترك كان سبباً في موت الانسان كما لو ترك المجروح وريدا يموت بتركه بحيث اذا ضُمدّ فانه ينجو

(66) محمد سعيد محمد سعد صالح، ظاهرة الانتحار وأحكامها في الفقه الإسلامي، حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان (جمهورية مصر العربية.العدد الثاني ربيع الأول 1441هـ-2019م)

بالتأكيد، فانه يعد جانبا على نفسه ولا شيء على الجراح وبه
قال الشافعية⁽⁶⁷⁾

الوجه الثاني: الانتحار بالفعل ويكون بان يباشر الانسان قتل نفسه بأحد
الأدوات التي تزهق الروح، كاستخدام الأسلحة سواء كانت من ذوات
الحد، كالسيف والسكين والرمح والسهم ام مما لا حد له، كالمثقل، او
بإلقاء نفسه من شاهق، أو اغراق نفسه بالماء بربطها بمثقل، أو
باستخدام التقنيات الحديثة كالأسلحة النارية، واستخدام الكهرباء،
وتعاطي نوع من المواد الكيميائية أو الجرثومية، أو المواد المشعة
المهلكة كل هذا اذا فعله الانسان بقصد اتلاف نفسه وهو يعلم انه لا
ينجو منه فهو قاتل لنفسه.

ثانياً: حكم الانتحار:

الانتحار من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله، قال الله تعالى: ﴿وَلَا
تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَلَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ
١٥١﴾ [الأنعام: 151] وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا
٢٩﴾ [النساء: 29] و عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي - صَلَّى
الله عليه وسلم - قال: "مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ
يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي
يَدِهِ، يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ
فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا
أَبَدًا"⁽⁶⁸⁾ ولما نهى الله عن قتل الانسان نفسه ورتب على هذا الفعل
العقوبة الاخرية وحذر صاحبه، فان هذا الفعل محرم وقد قرر

(67) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 3/153.

(68) أخرجه البخاري، باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه، 7/139 رقم 5778، مسلم في
الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه حديث رقم 109.

الفقهاء أن المنتحر أعظم وزراً من قاتل غيره وهو فاسق وباع على نفسه حتى قال بعضهم: يغسل ولا يصلى عليه الامام كالبغاة، وقيل: لا تقبل توبته تغليظاً عليه (69) كما أن ظاهر الحديث الذي ذكرنا يدل على خلوده في النار. والله اعلم

٢، ٣. المبحث الثالث: التحريض على القتل عبر التقنيات الحديثة

حرّم الله قتل النفس والتعرض لها بأي نوع من أنواع الايذاء، فقال سبحانه (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ٣٣)[الإسراء:33] "وحقها أن لا تقتل إلا بكفر بعد إسلام، أو زنا بعد إحسان، أو قود نفس، وإن كانت كافرة لم يتقدم كفرها إسلام، فإن لا يكون تقدم قتلها لها عهد وأمان" (70).

لذا فالقتل من الكبائر التي حرّمها الله وشدد فيها العقوبة، عن أنس بن مالك ر، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَوْلُ الزُّورِ، - أَوْ قَالَ: وَشَهَادَةُ الزُّورِ" (71) وبناء على ما تقدم فإن التحريض على قتل النفس يعد له نفس حكم القتل؛ لأنه مما يوصل الى القتل؛ ولأن الوسائل لها احكام المقاصد، وما يؤدي الى الحرام فهو حرام، ولعل خطر التحريض اكبر من خطر القتل؛ لأنه وسيلته التي عن طريقها يثبت المحرض قد القتل في قلب القاتل .

(69) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 211/2، والمقدسي، المغني 2/415.

(70) الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر (ت: 310 هـ) جامع البيان في تأويل القرآن تج: أحمد محمد شاكر، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م)، 439/17.

(71) أخرجه البخاري، باب قوله ومن أحيائها، 3/9 رقم 6871.

وقد جعلنا هذا المبحث في مطلبين الاول في تعريف التحريض لغة واطلاحاً والثاني في حكم التحريض والتقنيات الحديثة المستخدمة فيه.

٢، ١، ٣. المطلب الأول: تعريف التحريض لغة واصطلاحاً

التحريض لغة:

التَحْضِيزُ،⁽⁷²⁾ ومنه قوله تعالى (يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ أَلْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ) [الأنفال: 65] حرض الرجل يحرض حرضاً إذا طال همه وسقمه⁽⁷³⁾، حَرَضَ الرجل فهو حارِضٌ، وما كان حَرَضاً، ولقد حَرَضْتُهُ، وأَحْرَضْتُهُ على الشيء⁽⁷⁴⁾، قد أَغْرَيْتُهُ، وأَفْسَدْتُ قَلْبَهُ.

والتحريض ايضاً: أَنْ تَحُتَّ الْإِنْسَانُ حَتّاً يَعْلَمُ مَعَهُ أَنَّهُ حَارِضٌ (أي هالك) إِنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ⁽⁷⁵⁾.

التحريض اصطلاحاً: ويحرض: أي يحث ويغري⁽⁷⁶⁾ "التَّحْرِيزُ: التَّرْغِيبُ. وَالتَّحْرِيزُ: التَّحْثِيزُ وَالتَّحْضِيزُ"⁽⁷⁷⁾

قال الفيومي: حَثَّتْ الْإِنْسَانَ عَلَى الشَّيْءِ حَتّاً⁽⁷⁸⁾

ولعل من اجود التعاريف واوضحها هو تعريف عبد القادر عودة حيث قال: "يقصد بالتحريض إغراء المجني عليه بارتكاب الجريمة،

(72) الفراهيدي، العين، 103/3.

(73) الأزدي، جمهرة اللغة، 115/1.

(74) الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (ت: 328 هـ) الزاهر في معاني كلمات الناس، تح. د. حاتم صالح الضامن، (مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992/1)، 261/2.

(75) الهروي، تهذيب اللغة، 120/4.

(76) الميداني، عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الحنفي (ت: 1298 هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد، (المكتبة العلمية، بيروت - لبنان)، 130/4.

(77) الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا القاري (ت: 1014 هـ) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، (دار الفكر، بيروت - لبنان، 1422 هـ - 2002 م)، 1219/920/3.

(78) الولوي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، شرح سنن النسائي المسمى: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (دار آل بروم للنشر والتوزيع، 13 - 40 / 1424 هـ - 2003 م)، 340/20.

والمفروض أن يكون الإغراء هو الدافع لارتكاب الجريمة، فإذا كان من وجه إليه الإغراء سيرتكب الجريمة ولو لم يكن إغراء ولا تحريض، فلا يمكن القول بأن التحريض هو الذي دفع الجاني للجريمة، وسواء كان للتحريض أثر أو لم يكن، فإنه يجوز طبقاً لقواعد الشريعة العقاب على التحريض مستقلاً؛ لأن التحريض على ارتكاب الجريمة معصية وأمر بإتيان المنكر⁽⁷⁹⁾.

ويمكن ان نعرف التحريض على انه: مايقوم به الانسان لدفع انسان آخر لارتكاب جريمة .

٣،٢،٢.المطلب الثاني: حكم التحريض على القتل والتقنيات المستخدمة فيه أولاً: حكم التحريض على القتل:

التحريض على أمر محرم مذموم شرعاً، وقد دلت الأدلة الشرعية على انه محرم بل ان صاحبه يعتبر مشتركاً في الجريمة بالتسبب حال وقوعها⁽⁸⁰⁾ ومن هذه الأدلة:

- 1- إن التحريض على القتل يعتبر من التعاون على الاثم والعدوان وقد نهى الله تعالى عن هذا الأمر بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٢﴾ [المائدة:2].
- 2- و في قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ

(79) عبد القادر عودة(ت:1954م) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، (دار الكاتب العربي،بيروت)، 368/1

(80) الكاساني، بدائع الصنائع، 7 / 180، الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ) المذهب في فقه الإمام الشافعي، (دار الكتب العلمية) 189/2، المقدسي ، المغني، 9/ 331.

٣٠] [الأنفال: 30] حين تشاورت قريش وجلسوا يحرض بعضهم بعضاً لإلحاق الأذى بالنبي ﷺ وقتله دليل على ان التحريض على قتل المؤمن معصوم الدم من صفات اهل الباطل فدل على تحريمه.

ثانياً: التقنيات الحديثة المستخدمة في التحريض على القتل

مع التطور الحاصل في المجال التقني واتساع الثورة التقنية لتشمل كل مفاصل الحياة فان نماذج التقنيات المستخدمة في القتل تنوعت كثيراً ونذكر منها:

- 1- التحريض باستخدام وسائل الاعلام: ويشمل هذا النوع أجهزة التلفاز متمثلة بالقنوات الفضائية، والسينما والراديو والصحف والمجلات التي تروج لهذه القضية بشكل مباشر أو مبطن ويشمل هذا تحريض الافراد للأفراد، أو تحريض الافراد للجماعات، أو تحريض الجماعات للجماعات، ان التحريض بهذه الوسائل لهو عامل من عوامل الهدم المجتمعي ووسيلة من وسائل التنافر والفرقة لذا ينبغي التنبيه لخطورة الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة، اذا تم استخدامها للتحريض على القتل.
- 2- التحريض باستخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي: وهذه الوسيلة هي الأشد خطورة على المجتمعات كونها قد أصبحت متاحة لغالبية الناس و اكثر الفئات تأثرا بهذه الوسائل هم الشباب لكون دافع الحماسة لازال متقدماً لديهم.

لقد راعت الشريعة الإسلامية ضرورة الحفاظ على النفوس من التعرض لأنواع الضرر للقاعدة العامة التي يندرج تحتها كثير من

التفصيل الفقهي الاستفادة من حديث عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَضَى أَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ" (81) فالمعنى ليس لأحد أن يضر صاحبه بوجه، ومنه التحريض على القتل لذا منعت كل وسيلة إعلامية سواء كانت قولية أو فعلية تدعو إلى ازهاق الرواح بغير حق، أو يرغب فيها فقد منعت نشر اخبار الجرائم لما فيها من ضرر يؤدي الى إشاعة روح الإجرام، وتبصير أهله بأساليب ممارسته، أكبر من نفعه فهو ممنوع سداً للذرائع اللهم الا في حالات معينة تقتضي نشرها كتوعية الناس من وسائل المجرمين واساليبهم المختلفة، والدليل على ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ٨٣) [النساء: 83]

الفصل الثاني: الاحكام المتعلقة بالاعتداء على العرض والنسل عبر

التقنيات الحديثة

المبحث الأول: الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة وفيه

مطالب

المطلب الأول: التحرش الجنسي عبر التقنيات الحديثة

المطلب الثاني: حكم التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية.

(81) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد (ت: 241هـ) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تج: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م)، 483/37. والقرويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد، و ماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ) سنن ابن ماجه، محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي)، 784/2 رقم 2340 و البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر (ت 458هـ) السنن الكبرى، تج محمد عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط3، 1424 هـ - 2003 م).

المبحث الثاني: القذف عبر التقنيات الحديثة وفيه مطالب

المطلب الأول: تعريف القذف لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: حكم القذف وعقوبته

٣. الفصل الثاني: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العرض والنسل عبر التقنيات الحديثة

إن من المقاصد المهمة التي جاء الشرع لحفظها هو مقصد حفظ العرض ومقصد حفظ النسل وقد شرع الله أحكاماً للمحافظة عليها، أما النسل فقد شرع الله حد الزنا حفاظاً عليه، وحرّم كل وسيلة تؤدي إليه، وأما العرض: فقد شرع الله حد القذف، حفاظاً عليه وحرّم كل وسيلة تؤدي إليه، وكل هذا للحفاظ على كيان المسلم وسلامة بنيته ومعنويته وخلوصها من أي مؤثر على قوتها وشرفها حساً ومعنى، ومع التطور الحاصل في استخدام التقنيات الحديثة، الذي صاحبه تطور بالوسائل والتقنيات المستخدمة في التعدي على العرض والنسل وللحاجة إلى بيان هذه المسائل فقد جعلنا هذا الفصل في مبحثين وهي:

المبحث الأول: في الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة.

والمبحث الثاني: القذف عبر التقنيات الحديثة.

٣،١.المبحث الأول: الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة

تتنوع الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة الى أنواع كثيرة؛ وذلك لتنوع التقنيات التي يمكن استخدامها في هذا الامر؛ لذا سنتكلم في هذا المبحث عن نماذج من الاعتداءات الجنسية عبر التقنيات الحديثة.

٣،١،١.المطلب الأول: التحرش الجنسي عبر التقنيات الحديثة

لا بد من بيان معنى التحرش لغة واصطلاحاً قبل ان نطرق الى الاحكام المتعلقة به

التحرش لغة:

التحرش من الحَرْش، والتَّحْرِيش بمعنى إغراؤك الإنسان بغيره⁽⁸²⁾، ويقال: حرشت بين القوم وأرشت بينهم إذا نقلت كلام بعضهم إلى بعض⁽⁸³⁾، وقيل الحَرْش أَنْ تُهَيِّج الضَّبَّ فِي جُحْرِهِ فَإِذَا خَرَجَ قَرِيباً مِنْكَ هَدَمْتَ عَلَيْهِ بَقِيَّةَ الْجَحْرِ⁽⁸⁴⁾ تقول منه أخرست الضبَّ،

(82) الفراهيدي، العين، 94/3.

(83) الأزدي، جمهرة اللغة، 513/1.

(84) الفراهيدي، العين، مصدر سابق 94/3

وَحَرَّشَ الضَّبَّ يَحْرِشُهُ حَرْشًا صَادَهُ، وَحَرَّشَ الْمَرْأَةَ حَرْشًا جَامِعَهَا
مستقلية على قفاها⁽⁸⁵⁾.

الجنسي: كلُّ ضَرْبٍ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّاسِ وَالطَّيْرِ، وَحُدُودِ النَّحْوِ
وَالْعُرُوضِ وَالْأَشْيَاءِ وَيَجْمَعُ عَلَى أَجْناس⁽⁸⁶⁾، قال ابن فارس: "الْجَيْمُ
وَالثُّونُ وَالسَّيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الضَّرْبُ مِنَ الشَّيْءِ.

قَالَ الْخَلِيلُ: كُلُّ ضَرْبٍ جِنْسٌ، وَهُوَ مِنَ النَّاسِ وَالطَّيْرِ وَالْأَشْيَاءِ
جُمْلَةً. وَالْجَمْعُ أَجْناسٌ. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَدْفَعُ قَوْلَ
الْعَامَّةِ: هَذَا مُجَانِسٌ لِهَذَا. وَيَقُولُ: لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ. وَأَنَا أَقُولُ: إِنَّ
هَذَا غَلَطٌ عَلَى الْأَصْمَعِيِّ⁽⁸⁷⁾؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَضَعَ كِتَابَ الْأَجْناسِ، وَهُوَ
أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِهَذَا اللَّقَبِ فِي اللُّغَةِ⁽⁸⁸⁾.

التحرش الجنسي اصطلاحاً:

اقرب تعريف للتحرش الجنسي هو ما عرفه محمد قطب بقوله: " هو
سلوك جنسي متعمد من قبل المتحرش غير مرغوب به من قبل ضحية
المتحرش يسبب إيذاءً جنسياً أو نفسياً أو بدنياً ، أو أخلاقياً
للضحية"⁽⁸⁹⁾

(85) المرسى، المحكم والمحيط الأعظم، 106-150/2.

(86) الفراهيدي، العين، مصدر سابق، 55/6، والخوارزمي، المغرب، 93/1.

(87) عبد الملك بن قُزَيْب، أَبُو سَعِيدٍ، الْأَصْمَعِيُّ، الْبَصْرِيُّ. سَمِعَ ابْنَ عَوْنٍ، وَشُعْبَةَ. يُقَالُ: ابْنُ عَلِيٍّ بَنُ
أَصْمَعَ، الْبَاهِلِيُّ. الْبَخَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ت: 256هـ)
التاريخ الأوسط، دار الوعي، (مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة، ط1، 1397 -
1977م). العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت: 852هـ) تهذيب
التهذيب، (مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ)، 416/6.

(88) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 486/1.

(89) محمد علي قطب، التحرش الجنسي، (إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية،
ط1، سنة 2008)، ص 26

٢، ١، ٣. المطلب الثاني: حكم التحرش الجنسي في الشريعة الإسلامية

ان الشريعة الإسلامية جاءت بما التي يصون عرض الإنسان و رتبت العقوبات على الإعتداء عليه فقد ثبت عن النبي ع قوله : "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"⁽⁹⁰⁾ ، وقد حرم الله الفواحش، ومنها التحرش قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانٌ ۚ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ﴾ [الأعراف:33]، ورأس الفواحش هو الزنا ومقدماته كما ذكر ذلك اهل التفسير ومن الطرق المؤدية إلى الزنا التحرش الجنسي ، والمسلم مأمور بالابتعاد عن كل طريق تؤدي إلى الوقوع فيه، فقد قال الله تعالى: : ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانِيَّ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً ۖ وَسَاءَ سَبِيلٌ ۚ﴾ [الإسراء:32] والقرب المنهي عنه هو أقل الملابس بالزنا⁽⁹¹⁾. والملاحظ ان ما يمهد للزنا هو التحرش، وقد نهانا الله Y عن اتباع خطوات الشيطان والتحرش منها قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ﴾ [النور:21]. فالكلام ، والنظر واللمس المحرم ، من بين هذه الخطوات فأما الكلام المحرم فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۚ﴾ [الأحزاب:70] و ، أما عن النظر المحرم فقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ

(90) اخرجہ مسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم، وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، 4/1986 حديث رقم 2564.

(91) محمد الطاهر بن عاشور /التحرير والتنوير، (الدار التونسية للنشر، ط 1984م)، 12/ 250.

﴿٣٠﴾[النور:30]وقال سبحانه (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ
[النور:31])

وقد وردت أحاديث تدل على حرمة النظر الحرام واللمس الحرام منها
حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ : "اضْمِنُوا لِي سِتًّا
مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَضْمَنْ لَكُمْ الْجَنَّةَ اصْدُقُوا إِذَا حَدَّثْتُمْ، وَأَوْفُوا إِذَا وَعَدْتُمْ وَأَدُوا
إِذَا أَمَنْتُمْ، وَاحْفَظُوا فُرُوجَكُمْ، وَغُضُّوا أَبْصَارَكُمْ، وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ (92) ، ،
فوجه الدلالة في هذا الحديث : أنه دل على التحذير من الوقوع في
مقدمات الزنا عن طريق النظر واللمس .

التقنيات الحديثة التي تستخدم في التحرش الجنسي

تتنوع هذا التقنيات التي تستخدم في التحرش تنوعا كبيرا لكثرة التقنيات
المتاحة التي مكن ان تستخدم في هذا التصرف ولها صور كثيرة ومنها

1- التحرش بواسطة أجهزة الاتصال الحديثة كالجوالات والهواتف
بالاتصال أو بالرسائل النصية

2- التحرش بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي كالرسائل النصية
أو الصوتية أو اتصال الفيديو أو البث المباشر أو غيرها.

3- انتهاك الخصوصية عن طريق نصب كاميرات المراقبة ، وغير
هذه الوسائل مما يمكن ان يستخدم في التحرش الجنسي.

(92) أخرجه احمد في مسنده، 417/37، حديث رقم 22756، و النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن
عبد الله بن محمد بن حمويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)
المستدرک علی الصحیحین، تح: مصطفى عبد القادر عطا، (دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ،
1411 – 1990) 399(4، رقم 8066. وصححه و قال الذهبي في المذهب، 2451/5: إسناده
صالح.

٣،٢.المبحث الثاني: القذف عبر التقنيات الحديثة

ان جريمة الزنا من الجرائم العظيمة الشنيعة، والتي تتميز عن غيرها بالتغليظ على فاعلها حرمة وتشنيعاً، والسبب في ذلك؛ لما يلحق العرض من الرمي بها ما يؤثر على شرف الانسان وكرامته وهيبته بين الناس، ولقد شرع الله ﷻ الاحكام الزاجرة للنفس الدنية التي قد يدفعها الغل، أو مآرب أخرى إلى الطعن في الناس في شرفهم وكرامتهم يعينهم على ذلك الاستهانة بهذا الفعل الشنيع، ولكون الأعراض وصون الشرف من أهم مقاصد الشرع الحكيم، كانت الحاجة ملحة أن يكون هناك تشريع زاجر للنفوس الجريئة على هذا الفعل، وان مما انتشر زماننا هذا كالنار في الهشيم الخوض في أعراض الناس دون أدنى إحساس بما تقترفه هذه الألسن من خطر عظيم عليها. عند الله تعالى، وعلى من تخوض في أعراضهم في المجتمع الذي تعيش فيه. لذا شرع الشارع الحكيم حد القذف الزاجر الرادع؛ لصيانة الأعراض وحفظ الشرف وخص حد القذف بالزنا، لما فيه من هتك الستر وافتضاح السوءات وانتهاك الحرمات.

٣،٢،١.المطلب الأول: تعريف القذف لغة واصطلاحاً

القذف لغة: قال ابن فارس " الْقَافُ وَالذَّالُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى الرَّمْيِ وَالطَّرْحِ. يُقَالُ: قَذَفَ الشَّيْءَ يَقْذِفُهُ قَذْفًا، إِذَا رَمَى بِهِ. وَبَلَدَةٌ قَذُوفٌ، أَيُّ طَرُوحٍ لِبُعْدِهَا تَنَرَّامَى بِالسَّفْرِ. وَمَنْزِلٌ قَذَفٌ وَقَذِيفٌ، أَيُّ بَعِيدٌ. وَنَاقَةٌ مَقْذُوفَةٌ بِاللَّحْمِ، كَأَنَّهَا رُمِيَتْ بِهِ." (93)

(93) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5/68.

والقذف: القَذْفُ: الرمي بالسهم والحصى والكلام.⁽⁹⁴⁾ وَقَذَفَ الْمُحْصَنَةَ رَمَاهَا⁽⁹⁵⁾

القذف اصطلاحاً:

اختلف العلماء في تعريف ما يوجب الحد من القذف على اقوال منها

- 1- الحنفية: القذف في الشرع رمي بالزنا أو بآئنه رَمَى الْمُحْصَنُ بِالزَّنا⁽⁹⁶⁾
- 2- المالكية: القذف نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً أو صغيرة تطيق الوطء لزناً، أو قطع نسب مسلم⁽⁹⁷⁾
- 3- الشافعية: القذف الرمي بالزنى في معرض التعيير لا الشهادة.⁽⁹⁸⁾
- 4- الحنابلة القذف هو الرمي بزنى أو لواط، أو شهادة به عليه ولم تكتمل البينة⁽⁹⁹⁾

و بالنظر في التعاريف السابقة يمكن القول بان القذف: هو الرمي بما يوجب الحد من وطئ أو نفي نسب.

(94) الفراهيدي، العين، 5/135.

(95) الرازي، مختار الصحاح، 1/249.

(96) المولى خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا أو منلا أو (ت: 885هـ) درر الحكام شرح غرر الأحكام، (دار إحياء الكتب العربية)، 70/2. وابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 32/5.

(97) القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التتوخي (ت: 837هـ) شرح ابن ناجي التتوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، (دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1428 هـ - 2007م)، 2/332.

(98) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 7/435، و القليوبي، أحمد سلامة و عميرة، أحمد البرلسي، حاشيتا قليوبي وعميرة، (دار الفكر – بيروت، 1415هـ-1995م)، 4/28.

(99) ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: 1353هـ) منار السبيل في شرح الدليل، تح: زهير الشاويش

المكتب الإسلامي، ط7، 1409 هـ-1989م، 2/372.

٢، ٣، ٢. المطلب الثاني: حكم القذف وعقوبته

يعد القذف الكبائر، وهو محرم والأدلة على تحريمه كثيرة ومنها

1- ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيَرٍ مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ٥٨﴾ [الأحزاب: 58] والقذف إيذاء بل هو اشد .

2- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعْنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٢٣﴾ [النور: 23]

3- روى أبو هريرة π أن رسول الله ε قال: "اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا رسول الله، ما هن؟ قال: الشرك بالله عز وجل، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات"⁽¹⁰⁰⁾

عقوبة القذف:

حد القذف مقدر بثمانين جلدة بنص قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٢٤﴾ [النور: 24] ، ويعاقب ايضاً بعقوبة أخرى هي رد الشهادة والتفسيق، فلا تقبل شهادته بعدئذ إلا إذا تاب في رأي غير الحنفية⁽¹⁰¹⁾

ويجب الحد بسبب القذف بالزنا؛ لأنه نسبة إلى الزنا، تتضمن إلحاق العار بالمقذوف، فيجب الحد دفعاً للعار عنه، وصيانة لسمعته⁽¹⁰²⁾.

(100) اخرج البخاري في صحيحه، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا، إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]، 2766/10/4.

(101) الرُّحَيْلِيُّ، الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدْلَتُهُ، 5397/7.

(102) الكاساني، بدائع الصنائع، 40/7.

٢،٣،٣.المطلب الثالث:صيغ القذف والتقنيات الحديثة المستخدمة فيه

الصيغ المستخدمة في القذف متنوعة وطرقه مختلفة في التعبير عن القذف وهي كما يأتي:

1- التصريح بلفظ القذف: وهو ان يستخدم القاذف الالفاظ الواضحة الدلالة على القذف، بحيث لا يحتاج تفسيرها الى امر خارجي لفهم المراد، فاذا صرح القاذف للمقذوف باللفظ الدال على الزنا كان يقول له (يا زاني) أو (يا ابن الزنا) أو (رأيتك تزني) باللغة التي يتخاطب بها القاذف والمقذوف ، كان ذلك قذفاً، أو رمياً موجبا للحد، وان مما عمت به البلوى في زماننا هذا هو استهانة كثير من الناس بألفاظ تعد من الالفاظ القذف الصريحة مثل قولهم (قواد) للتعجب من شيء او لذكر محاسن شخص وهذا والعياذ بالله من سفه العقول وسوء الخبيئة وهم بعلم أو بجهل يصفونه بانه ممن يرضى السوء في اهله ويتهمون اهله بالزنا والعياذ بالله، نسأل الله السلامة.

2- القذف بألفاظ الكناية: ان لا يصرح القاذف في لفظه الذي قاله، كقول احدهم: (والله ما أنا بزان ولا أُمي بزانية) أو (يا ابن الحلال) أو (يا ابن الفاجر) أو (يا لوطي) ففي هذه الأقوال وأمثالها اختلف الفقهاء حولها اختلافاً كبيراً يمكن حصره في رأيين أحدهما:

أ- أن التعريض لاحد فيه، اذا لم يعرف المقصود بالقرائن الان الفاظ الكناية فيها احتمال بالقذف والاحتمال شبهة، والحدود تدراً بالشبهات، وهو قول الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد

وأبي يوسف وزفر وابن المنذر⁽¹⁰³⁾ وعند الشافعي وأبي حنيفة لا حتى يقول: أردت به القذف ويرى أبو حنيفة والشافعي أن عليه التعزير.

ب- أن عليه الحد وهو مذهب المالكية، ورواية عن الإمام أحمد يكون قذفاً⁽¹⁰⁴⁾.

3- القذف بالإشارة

من لا يستطيع التكلم كالأخرس لا يمكن منه القذف لا يمكن التأكيد على أن إشارته يستفاد منها القذف، وكذا القادر على الكلام ولكنه افتعل إشارات معينة يريد بما فعل الزاني، فلا حد عليه لعدم الرمي بالزنا على وجه التأكيد.⁽¹⁰⁵⁾

4- القذف بالرسالة:

وصيغته أن يرسل شخص إلى آخر رسالة يقول فيها (يا زاني)، أو (يا ابن الزانية)، لم يكن المرسل قاذفاً لأنه أمر بالقذف ولم يقذف، وأما الرسول فإن ابتداءً فقال مباشرة لا على وجه الرسالة: (يا زاني) أو (يا ابن الزانية) فهو قاذف وعليه الحد، وإن بلغه على وجه الرسالة بأن قال: أرسلني فلان إليك وأمرني أن أقل لك يا زاني أو يا ابن الزانية - لا حد عليه؛ لأنه لم يقذف بل أخبر عن قذف غيره.⁽¹⁰⁶⁾

صور القذف التي يستخدم فيها التقنيات الحديثة:

(103) ينظر، ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 211/2، الغرناطي، القوانين الفقهية، 234، الشيرازي، المذهب، 347/3، المقدسي، المغني، 222/8.

(104) القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير (ت: 684هـ) النخيرة، (دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 1994 م)، 93/12، المقدسي، المغني، 89/9.

(105) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 45/4، ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 34/5.

(106) الكاساني، بدائع الصنائع، 44/7، ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 33/5، الماوردي، الحاوي الكبير، 131/11.

من الصور التي تستخدم في القذف بواسطة التقنيات الحديثة

- 1- أجهزة الاتصال كالهواتف والجوالات
- 2- ووسائل التواصل الاجتماعي والانترنت
- 3- وكذلك الوسائل المرئية والمسموعة كالتلفزيون، والقنوات الفضائية

هذه الوسائل لها احكام ما يشبهها من المسائل التي ناقشها الفقهاء في كتبهم فالرسائل الإلكترونية في الجوالات والهواتف والانترنت لا يمكن القطع والتثبت من صاحبها الا بالقرائن فحكمها حكم الرسائل التي مر ذكرها، اما الوسائل المرئية، فالتثبت فيها مطلوب، لتطور وسائل التزييف في هذه التقنيات وربما نسب قول أو فعل الى غير صاحبه.وقد رتب الله عزوجل العقوبات الرادعة في هذا الصدد.

الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العقل عبر التقنيات الحديثة

المبحث الاول : حكم الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة

المطلب الأول: تعريف الملكية الفكرية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: حكم الاعتداء على الملكية الفكرية

المطلب الثالث: نماذج من الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة.

المبحث الثاني : حكم المخدرات الرقمية وفيه مطالب

المطلب الأول: في تعريف المخدرات الرقمية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: صور المخدرات الرقمية

المطلب الثالث: حكم المخدرات الرقمية

٤. الفصل الثالث: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على العقل عبر التقنيات الحديثة

إن حِفْظَ الْعَقْلِ مِنْ الْمَقاصِدِ الْمَهْمَةِ فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ، لِكَوْنِهِ مَرْكَبُ الْأَمَانَةِ وَمَالِكُ التَّكْلِيفِ وَمَطْلُوبُ الْعِبَادَةِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي بَيَانِ الضَّرُورِيَّاتِ الْخَمْسِ الَّتِي جَاءَتْ الشَّرِيعَةُ بِحِفْظِهَا: الضَّرُورِيُّ: "وَهُوَ الْمُتَضَمِّنُ حِفْظَ مَقْصُودٍ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْخَمْسِ الَّتِي لَمْ تَخْتَلِفْ فِيهَا الشَّرَائِعُ، بَلْ هِيَ مُطَبَّقَةٌ عَلَى حِفْظِهَا" إِلَى أَنْ قَالَ عَنْ حِفْظِ الْعَقْلِ "فَإِنَّ الْعَقْلَ هُوَ قِوَامُ كُلِّ فِعْلٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ، فَاخْتِلَالُهُ مُؤَدِّ إِلَى مَفْسَدَةٍ عَظْمَى"⁽¹⁰⁷⁾ وقد شرع الله الأحكام لمنع الاعتداء على العقل، وبما أننا نعيش في ضل التطور التقني فإن مجال الاعتداء على العقل تطور بتطور التقنيات التي تؤدي إليه؛ لذا جعلنا هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: حكم الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة .

المبحث الثاني: حكم المخدرات الرقمية.

المبحث الثالث: حكم التجسس عبر التقنيات الحديثة.

(107) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ) البحر المحيط في أصول الفقه، (دار الكتب ط1، 1414هـ - 1994م)، 266/7.

٤، ١. المبحث الأول: حكم الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة

٤، ١، ١. المطلب الأول: تعريف الملكية الفكرية لغة واصطلاحاً

لبيان معنى مصطلح الملكية الفكرية لابد من تعريفه باعتباره مركباً إضافياً يتكون من كلمتين، الأولى: كلمة (الملكية)، والثانية: كلمة (الفكرية)، ثم : باعتباره لقباً على هذا النوع من أنواع الملكية، وتعريفه كما يأتي:

أولاً: الملكية لغة:

قال ابن فارس: "الميم واللام والكاف: أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قوَّةٍ في الشيءٍ وصِحَّةٍ، يُقال: أَمْلَكَ عَجِينَهُ، قَوَّى عَجَنَهُ وَشَدَّهُ، وَمَلَكَتُ الشَّيْءَ: قَوَّيْتُهُ... والأصلُ هذا، ثمَّ قِيلَ: مَلَكَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ، يَمْلِكُهُ مَلَكًا، والاسمُ: الْمَلِكُ، لأنَّ يَدَهُ فِيهِ قوَّةٌ صحيحةٌ، فالْمَلِكُ: ما مَلَكَ من مالٍ، والمملوكُ: العبد.... وَالْمَلِكُ: الْمَاءُ يَكُونُ مَعَ الْمُسَافِرِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَلَكٌ أَمْرُهُ" (108)

الْمَلِكُ: "هُوَ التَّصَرُّفُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْجُمْهُورِ، وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِسِيَاسَةِ النَّاظِقِينَ" (109)

الملكية اصطلاحاً: عرف العلماء الملكية بتعاريف مختلفة، ويعود اختلافهم الى ما يُعتبر مالاً مملوكاً، وما لا يُعتبر كذلك. ومن هذه التعاريف

1- الْمَلِكُ: "إباحة شرعية في عينٍ أو منفعةٍ، تقتضي تَمَكُّنَ صاحبها من الانتفاع بتلك العين أو المنفعة، أو أخذ العَوَضِ

(108) ابن فارس ، مقاييس اللغة، 352/5.

(109) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 346/27.

عنهما من حيث هي كذلك" (110)

2- "الملك هو قدرة يثبتها الشارع ابتداءً على

التصرف" (111) واستدرك عليه ابن نجيم بقوله: "وينبغي أن

يُقال: إلا لمانع، كالمحجور عليه، فإنه مالك، ولا قدرة له

على التصرف، والمبيع المنقول، مملوك للمشترى، ولا

قدرة له على بيعه قبل قبضه" (112)

3- "الملك: استحقاق التصرف في الشيء بكل أمر جائز، فعلاً

أو حكماً لا بنياية" (113)

وبالنظر في هذه التعاريف ويمكن أن يُعرّف الملك أو الملكية

اصطلاحاً بأنه: ما يجعل الانسان مخولاً شرعاً الانتفاع بالشيء

الخاص به، والتصرف فيه وحده ابتداءً، إلا لمانع (114)

ثانياً: تعريف كلمة فكرية:

لغة: قال ابن فارس "الفاء والكاف والراء تردُّدُ القلبِ في الشيء. يُقالُ

تَفَكَّرَ إِذَا رَدَّدَ قَلْبُهُ مُعْتَبِرًا. وَرَجُلٌ فَكِيرٌ: كَثِيرُ الْفِكْرِ" (115) والتَّفَكُّرُ

التَّأَمُّلُ وَالِاسْمُ الْفِكْرُ وَ الْفِكْرَةُ وَالْمَصْدَرُ الْفَكْرُ بِالْفَتْحِ وَبَابُهُ نَصَرَ. وَ

أَفْكَرَ فِي الشَّيْءِ وَ فَكَّرَ فِيهِ بِالتَّشْدِيدِ. وَ تَفَكَّرَ فِيهِ بِمَعْنَى. وَ رَجُلٌ فَكِيرٌ

(110) بالقرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير (ت: 684هـ) الفروق، (عالم الكتب)، 232/2.

(111) السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (ت: 861هـ) فتح القدير، (دار الفكر، بدون طبعة وتاريخ) 248/6.

(112) ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف (ت: 970هـ) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ - 1999 م)، 299/1.

(113) المالكي، شرح حدود ابن عرفة، 466/1.

(114) محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، (دار الفكر العربي، 1996م، ص61-62).

(115) ابن فارس، مقاييس اللغة، 446/4.

يُوزَنُ سُكُونُ كَثِيرِ التَّفَكُّرِ. (116)

اصطلاحاً: "الفكر بالكسر تَرَدُّدُ الْقَلْبِ بِالنَّظَرِ وَالتَّدَبُّرِ لِطَلَبِ الْمَعَانِي.... والفكر ترتيبُ أمورٍ في الذَّهْنِ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَطْلُوبٍ يَكُونُ عِلْماً أَوْ ظَنًّا. (117)

ثالثاً: تعريف الملكية الفكرية

عرفت الملكية الفكرية بتعاريف متنوعة عسب نظرة صاحب التعريف الى هذا المصطلح والخاصة من هذه التعاريف يمكن تعريفها بأنها: ما يخول الانسان حق التصرف بنتاجه الفكري والابداعي وحده ابتداءً إلا لمانع.

٢، ١، ٤. المطلب الثاني: حكم الاعتداء على الملكية الفكرية

لقد حرصت الشريعة الإسلامية على الحفاظ على حقوق الملكية عن طريق التوجيه الرباني للمكلفين، وحذرت من الاعتداء على حقوق الآخرين سواء كانت مادية أو معنوية، وسلكت في ذلك أسلوباً راقياً في التوجيه وتربية الناس على القيم النبيلة والأخلاق الفاضلة، بغية عدم التعدي على حقوق الناس، يقول الله ^(٢٧) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27] نهى الله تعالى عن خيانة الأمانة بكل أنواعها ومنها الأمانة العلمية، وعن أبي هريرة ^{٢٨} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَقَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلًّا فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَي يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّ

(116) الرازي، مختار الصحاح، 1/142.

(117) الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، 2/479.

فَلَيْسَ مِنِّي" (118) وَ غَشَّ نَكْرَةً فَتَفِيدُ كُلَّ أَنْوَاعِ الْغَشِّ، وَعَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي ضَرَّةً، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَالْبَاسِ ثَوْبِي زُورٌ" (119) وفيه دليل على ان نسبة شيء للإنسان لم يفعله لهو امر مقيت ، وعلى هذا راعت الشريعة في حماية الملكية الفكرية وسائر الحقوق ما يأتي

1- - إيقاد جذوة الايمان بالله وتعظيم قدره، والخوف منه، والانابة إليه، بما يشعر الانسان بالمسؤولية اتجاه التكاليف الشرعية، ويجعل الأمانة له شعارا وطريقا لتحقيق رضى الله فتكون دافعا له لحماية الحقوق بكل أنواعها.

التمسك بمبدأ ان التعدي على حقوق الملكية الفكرية بكل نوع من أنواع التعدي امر ترفضه الشريعة بل انها تحرمه؛ لان الشارع الحكيم قد حرم الغش وذنم اهله، ونهى عن الخداع وكل ما يضر بالآخرين وينتهك حقوقهم . (120)

٣، ١، ٤. المطلب الثالث: نماذج من الاعتداء على الملكية الفكرية عبر التقنيات الحديثة

ان الاعتداء على الملكية الفكرية ليس أمراً حادثاً، بل له جذور قديمة يمارسه بعض ضعاف النفوس، وفي العصور الحديثة حصل تطور هائل في التقنيات الحديثة، صحبه تطور في الوسائل المستخدمة في النتاج الفكري والادبي والفني وغيرها من المجالات، هذا التطور

(118) اخرجه مسلم في صحيحه، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»، 99/1/رقم 102

(119) اخرجه البخاري ، 35/7/رقم 5219، ومسلم في بَابِ النَّهْيِ عَنِ التَّزْوِيرِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ وَالْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ، 3/1681/رقم 2129.

(120) الغامدي، ناصر بن محمد بن مشري ، حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة عليها، (جامعة أم القرى، مكة المكرمة)، ص 43-45.

انسحب على الوسائل والطرق المستخدمة في الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتعددت صورته ومنها:

- 1- التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الانترنت: وتكون من خلال الاختراق وتقليد النتاج الفكري بواسطة من يسمون بقراصنة الانترنت ومن صور هذا النوع من التعدي، تقليد الاسم التجاري لسلعة ما او نتاج ما.
- 2- التعدي على الحقوق الأدبية والفنية، مثل الكتب والاسطوانات الفنية والافلام وهذا الامر هو من نتاج القرصنة المعلوماتية، ويكون من خلال نسخ النتاجات الأدبية والفنية بهدف بيعها من دون اخطار صاحب المصنف، أو الحصول على التقنيات التي تساعد على التزييف بهدف استخدامها في التعدي على الملكية الفكرية، أو الاقتباس والنقل غير المشروع من مصنفات لاستخدامه أو ترجمة كتب من دون علم أصحابها مما يسبب ضرر للكتب الاصلية، أو استخدام العنوان الأصلي للكتاب بطرق غير مشروعة.
- 3- اختراق المواقع الالكترونية التي تحتوي على كثير من الإنجازات الأدبية والفنية مما يجعلها عرضة للتعدي عليها فكريا.
- 4- سرقة الكتب الالكترونية عن طريق اختراق المكتبات التي تحتويها وعرضها في السوق بأقل من قيمتها
- 5- تحويل الكتب الورقية الى الالكترونية رقمية من دون اذن أصحابها
- 6- نشر الكتب والمؤلفات الكترونيا من قبل دور النشر بدون

اذن المؤلف

كل هذه الوسائل وغيرها كثير مما ينبه الى خطورة التعدي على الملكية الفكرية

٤،٢. المبحث الثاني: حكم المخدرات الرقمية

تعد المخدرات من وسائل اعطاب العقول والاجسام، وهي في العقول اشد وضوحاً في تأثيرها؛ لان العقل حين يتاثر بالمخدر، فان الانسان يفقد القابلية على ضبط تصرفاته، فيظهر الخلل ظهوراً جلياً للعيان، انتشرت في الآونة الاخيرة وسيلة من اشد الوسائل خبثاً وتأثيراً على العقول الا وهي المخدرات الرقمية، وبما انها مرتبطة بالتطور التقني فقد أصبحت مجالاً للبحث عند المهتمين بهذا الشأن؛ لذا يكون الكلام في هذا المبحث عنها، بتقسيمه الى مطالب وهي:

المطلب الأول: في تعريف المخدرات الرقمية لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: صور المخدرات الرقمية.

المطلب الثالث: حكم المخدرات الرقمية.

٤،٢،١. المطلب الأول: في تعريف المخدرات الرقمية لغة واصطلاحاً

للتعريف بالمخدرات الرقمية لابد من تعريفها باعتبارها مركباً من مصطلحين الأول المخدرات والثاني رقمية.

المخدرات لغةً: قال ابن فارس "خَدِرَ الْخَاءُ وَالذَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ: الظُّلْمَةُ وَالسَّتْرُ، وَالْبُطْءُ وَالْإِقَامَةُ. فَالْأَوَّلُ الْخُدَارِيُّ اللَّيْلُ الْمُظْلِمُ. وَالْخُدَارِيَّةُ: الْعُقَابُ، لِلْوَنِّهَا..... الْخِدْرُ خِدْرُ الْمَرْأَةِ. وَأَسَدٌ خَادِرٌ، لِأَنَّ الْأَجَمَةَ لَهُ خِدْرٌ... خَدَرَ الظُّبْيُ: تَخَلَّفَ عَنِ السَّرْبِ. وَيُقَالُ الْخَادِرُ

الْمُتَحَيِّرُ. وَمِنْ الْأَبَابِ خَدِرَتْ رِجْلُهُ. وَخَدِرَ الرَّجُلُ، وَذَلِكَ مِنْ امْذِلَالٍ يَغْتَرِيهِ"⁽¹²¹⁾

والخدر: ستر يمد للجارية في ناحية البيت، وكذلك ينصب لها خشبات فوق قتب البعير، مستور بثوب، وهو الهودج المخدور⁽¹²²⁾ الخدر: الكسل⁽¹²³⁾

وعلى هذا فالخدر: كل ما يغطي ويستتر أو يؤدي الى فتور واسترخاء العضلات والهيذان.

المخدرات اصطلاحاً: هو ما غيب العقل والحواس⁽¹²⁴⁾. أو هو "تَخْدِيرُ الْبَدَنِ وَفُتُورُهُ وَمِنْ طُولِ السُّكُوتِ وَالنَّوْمِ وَعَدَمِ الْحَمِيَّةِ."⁽¹²⁵⁾ أو "هو المشوش للعقل، مع عدم السرور الغالب، كالبنج"⁽¹²⁶⁾

وعن طريق النظر في التعاريف السابقة نخلص الى ان المخدر هو مادة تسبب فقدان الوعي بدرجات متفاوتة، كالحشيش والأفيون، أو هي ما يغطي العقل لا مع الشدة المطربة لأنها من خصوصيات المسكر المائع؛ أو هي كل مادة خام مستحضرة أي مصنوعة تحوي على عناصر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الطبية والصناعية التي تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر

(121) ابن فارس ، مقاييس اللغة، 2/160.

(122) الفراهيدي، العين، 4/228.

(123) الأزدي، علي بن الحسن الهنائي ، أبو الحسن الملقب بـ (كراع النمل) (ت: بعد 309هـ) المتجد في اللغة، تح: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1988م، 1/189.

(124) المالكي، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المصري (ت: 776هـ) التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، (مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 1429هـ - 2008م)، 1/21.

(125) الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: 974هـ) الفتاوى الفقهية الكبرى، (المكتبة الإسلامية)، 4/230.

(126) المنياوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، التحرير شرح الدليل، (المكتبة الشاملة، مصر، ط 1، 1432 هـ - 2011 م)، 1/218.

بالفرد والمجتمع جسميا واجتماعيا ونفسيا.

الرقمية لغة : من الرقم ويأتي لعدة معان

1- الرَّقْمُ: تعجيم الكتاب، وكتاب مَرْقُومٌ: بينت حروفه بالتنقيط.
والتاجر يَرْقُم ثوبه بسمته⁽¹²⁷⁾.

2- الرَّقْمُ: رَقَمَ الثَّوبَ، وكل ثوب وُشِّيَ فَهُوَ مَرْقُومٌ، رَقَمْتُ الثَّوبَ
أَرْقُمُهُ رَقْمًا. وكل نقش رَقَمٌ، وَبِهِ سُمِّيَ الْأَرْقَمُ مِنَ الْحَيَّاتِ
لِلنَّقْشِ فِي ظَهْرِهِ. وَالرَّقْمُ: الْخَطُّ فِي الْكِتَابِ، وَبِهِ سُمِّيَ
الْكِتَابُ رَقِيمًا ومَرْقُومًا⁽¹²⁸⁾

3- قال ابن فارس "الرَّاءُ وَالْقَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى خَطٍّ
وَكِتَابَةٍ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ. فَالرَّقْمُ: الْخَطُّ. وَالرَّقِيمُ: الْكِتَابُ. وَيُقَالُ
لِلْحَازِقِ فِي صِنَاعَتِهِ: هُوَ يَرْقُمُ فِي الْمَاءِ."⁽¹²⁹⁾

الرقمية اصطلاحاً: تأتي لعدة معان:

1- شبكة رقمية: شبكة اتصالات رقمية عالمية مطوّرة عن
الخدمات الهاتفية الموجودة.

2- واجهة رقمية: واجهة تسلسلية تسمح بوصل المركّبات
الموسيقية والحواسيب.

3- لغة رقمية: لغة تُعدُّ خَصِيصًا طبقًا لقواعد معينة لتستخدم في
الحاسبات الإلكترونية كوسيلة للعمل بها.⁽¹³⁰⁾

تعريف المخدرات الرقمية، وعرفت بتعريفين وهما:

(127) الفراهيدي، العين، 195/5.

(128) الأزدي، جمهرة اللغة، 790/2.

(129) ابن فارس، مقاييس اللغة، 425/2.

(130) عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 930/2.

1- المخدرات الرقمية "القرع على الأذنين وهي عبارة عن مجموعة من الأصوات أو النغمات التي يعتقد أنها قادرة على إحداث تغيرات، دماغية تعمل على تغييب الوعي أو تغييره على نحو مماثل لما تحدثه عملية تعاطي المخدرات الواقعية وهي الأفيون والحشيش وغيرها⁽¹³¹⁾.

2- هي عند عبارة عن ملفات صوتية وأحياناً تترافق مع مواد بصرية وأشكال وألوان تتحرك وتتغير وفق معدل، مدروس وتتم هندستها لتخدع الدماغ عن طريق بث موجات صوتية غير سمعية للأذن تسمى (الضوضاء البيضاء) مغطاة ببعض الإيقاعات البسيطة لتغطية إزعاج تلك الموجات وتقوم تلك الموجات بإثارة لا وعي المتعاطي، لتحاكي الإحساس المطلوب، حسب المخدر الذي تم تحميله⁽¹³²⁾ ولعل التعريف الأول هو الأقرب التعاريف للمراد.

٢،٢،٤. المطلب الثاني: صور المخدرات الرقمية

تعددت الصور التي تكلم عنها من كتبوا عن هذه الظاهرة فقد ذكر بعضهم إلى أنه يتم وضع ترددات موسيقية مختلفة في سماعة الأذنين بترددات محددة من الموسيقى يمكن ان توصل المستخدم إلى حالات الإدمان. وقال آخرون ان فلا يصح أن يزيد التردد عن 1500 هيرتز، لإمكانية وصول

(131) خالد كاظم أبو الدوح، المخدرات الرقمية مقارنة للفهم المخدرات الرقمية، وتأثيرها على الشباب العربي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من 7-18 فبراير 2016)، ص 5-6.

(132) المعيني، سرحان حسن، المخدرات الرقمية وآثارها: دراسة استطلاعية على طلاب الجامعات والمدارس، (مجلة العلوم الشرطية والقانونية، أكاديمية العلوم الشرطية- الشارقة- دولة الامارات العربية المتحدة، مجلد 3، العدد 1، 2012) ص 6، نقلاً عن بحث المخدرات الرقمية وأثرها على مقصد العقل، دراسة مقاصدية، (مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد 11، عدد 4، 2019) ص 206.

الدماغ بعدها إلى حالة الدمار إلا أن الطقوس التي تكرر ذكرها عند الغالبية العظمى ممن كتبوا أو جربوا أو روجوا لهذه المخدرات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- الجلوس في مكان هادئ خافت الإضاءة لخلق بيئة مثالية لمستمتع تساعد على الاسترخاء، ويلبس ملابس فضفاضة.
- 2- يعصب عينيه بعصابة.
- 3- يستخدم سماعات في الأذنين وفقاً لترددات معينة حسب نوع المخدر المنشود الذي يجعل الدماغ في حالة غير مستقرة.
- 4- المخدرات الرقمية تستهدف أنمطاً معينة من النشاط الدماغي لكل نوع من الأنواع فمثلاً عند سماع ترددات الكوكائين فإن ذلك يحفز الدماغ بصورة تشابه الصورة التي يتم تحفيزها للدماغ بعد تعاطي المخدرات بصورة واقعية عن طريق الشم والحقن⁽¹³³⁾.
- 5- عدم مقاطعة جلسات الاستماع، فإن كل ما يحتاجه المدمن عليها هو الدخول إلى مواقع المنتشرة على شبكة تتيح للمدمن تحميل الجرعة من النوع الذي يفضلها المدمن مقابل تحويل مبلغ مالي حسب الملف المعروض للبيع، ويتم ذلك باستخدام بطاقة الائتمان بكل سهولة، فلا يتكبد المتعاطي مشقة أو عناء.

٣، ٢، ٤. المطلب الثالث: حكم المخدرات الرقمية

من المعلوم أن المخدرات الرقمية لم تكن موجودة في القرون الأولى بل ولا في عصر التشريع، وللوقوف على الحكم الشرعي

(133) عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية، ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من آثارها، ص8

للمخدرات الرقمية لابد من تأصيل علمي لهذه المسألة، لقد شرع الله I الاحكام التي من شأنها صيانة العقول والحفاظ عليها فحفظ العقول مقصد عظيم وقد وردت الايات والاحاديث كثيرة في الحث على الحفاظ عليه واستخدامه بما يصلح شأن الانسان ويحقق به شكر النعمة التي انعم الله بها عليه وذلك باستخدامها (العقل) في طاعة المنعم وعدم التعرض اليه بأي وسيلة من وسائل الافساد و الاتلاف، وقد قرر علماء الشريعة ان المخدرات بكل أنواعها محرمة شرعاً لان في تعاطيها كفر النعمة التي تفضل بها ربنا Y على العباد، الا وهي نعمة العقل الأدلة على ذلك كثيرة منها:

من الكتاب:

1- قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف:157]

دلت الآية على حل كل طيب وتحريم كل خبيث وما يذهب العقل فهو خبيث قطعاً

2- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلُمُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٩٠﴾ [المائدة:90] وقوله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ٩١﴾ [المائدة:91]

دلت الآية على تحريم كل ما هو من عمل الشيطان ومنه الخمر

الذي يغطي العقول بكل انواعه سواء كان الخمر التقليدي أو المخدرات التي تغطي العقول بدلالة معناها اللغوي والشرعي وان طريقته إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس بواسطة هذه المنكرات .

3- وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ١٩٥﴾ [البقرة: 195] دلت هذه الآية على تحريم القاء الانسان نفسه الى التهلكة واي تهلكة اعظم من ان يفقد الانسان عقله فيكون شبيها بالدواب والعياذ بالله ومن تمام الاحسان الى النفس ان يبعتها عن كل ما يريدها والمخدرات تردى بصاحبها المهالك.

من السنة:

- 1- عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يُدْمِنُهَا لَمْ يَتَّخِذْ، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ" (134)
- 2- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ" (135) في هذين الحديثين دليل على ان الخمر محرمة؛ لأنها تغطي العقل وتذهب به وان كل ما يذهب بالعقل مشمول بالتحريم ساء كان خمرا او مخدرات فحكمهما واحد .

(134) اخرجه مسلم في صحيحه، بابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَمْرٌ وَأَنَّ كُلَّ حَمْرٍ حَرَامٌ، 3/1587/رقم 2003.

(135) اخرجه احمد في مسنده، 11/119/رقم 6558. وابن ماجه، بابُ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ، فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، 2/1124.

الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة

المبحث الأول: حكم السرقة عبر التقنيات الحديثة وفيه مطالب

المطلب الأول: في تعريف السرقة لغةً واصطلاحاً وحكمها

المطلب الثاني: نماذج من السرقة عبر التقنيات الحديثة

المبحث الثاني: حكم تدمير المواقع الإلكترونية التجارية وفيه

مطالب

المطلب الأول: تعريف الموقع لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: حكم تدمير المواقع الإلكترونية

المطلب الثالث: صور الاعتداء على المواقع الإلكترونية

٥. الفصل الرابع: الأحكام المتعلقة بالاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة

من الأمور التي جاء السلام مراعاتها الضروريات الخمس، ومن هذه الضروريات حفظ المال فقد شرع الله الاحكام التي من شأنها حفظ المال حفاظاً على حياة الناس ليعيشوا حياة الكريمة، وهذه التشريعات التي تؤدي الى حفظ المال وتنميته وتحميه من كل اعتداء عليه سواء كان هذا المال خاصاً أم مالياً عاماً، لأن ثمرة حفظ وصيانة المال ان يعيش الفرد المسلم بعزة وكرامة وكذلك الامة الاسلامية يكون لها الهيبة بين الأمم لا يتحكم في مقدراتها احد وليست بحاجة الى أي امة أخرى، ومن الظواهر التي استجبت هي الاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة حيث اصبح كل شيء مرتبط بالتقنية؛ لذا سنتكلم في هذا الفصل عن بعض صور الاعتداء على المال عبر التقنيات الحديثة وقد قسمنا الفصل الى مباحث وهي :

المبحث الأول: حكم السرقة عبر التقنيات الحديثة

المبحث الثاني: حكم تدمير المواقع الالكترونية التجارية

٥،١.المبحث الأول:حكم السرقة عبر التقنيات الحديثة

٥،١،١.المطلب الأول: في تعريف السرقة لغةً واصطلاحاً وحكمها

السرقة لغةً: قال ابن فارس " السَّيْنُ وَالرَّاءُ وَالْقَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى أَخْذِ شَيْءٍ فِي خَفَاءٍ وَسِتْرٍ. يُقَالُ سَرَقَ يَسْرِقُ سَرَقَةً. وَالْمَسْرُوقُ سَرَقٌ. وَاسْتَرَقَ السَّمْعَ، إِذَا تَسَمَّعَ مُخْتَفِئًا. وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الْبَابِ السَّرَقُ: جَمْعُ سَرَقَةٍ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْحَرِيرِ "(136).

والسَّرَقُ: أجود الحرير، الواحدة سَرَقَةٌ(137)

السَّرَقُ: ضعف في المفاصل سَرَقَتْ مفاصله تسرق سَرَقًا، إذا ضعفت(138)

واسترق السمع، إذا تسمع مستخفياً(139).

السرقة اصطلاحاً:

عرفه الفقهاء بعدة تعريفات ومن أهمها:

- 1- السرقة: وَهِيَ أَخْذُ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ نِصَابًا مُحَرَّرًا، أَوْ مَا قِيَمَتُهُ نِصَابًا مِلْكًا لِلْغَيْرِ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْخُفْيَةِ.(140)
- 2- "أخذ مكلف نصاباً من مال محترم لغيره بلا شبهة قويت خفية بإخراجه من حرز غير مأذون فيه"(141)
- 3- "أخذ مال خفية من حرز مثله"(142) قال الإمام الماوردي

(136) ابن فارس، مقاييس اللغة، 3154.

(137) الفراهيدي، العين، 76/5.

(138) الأزدي، جمهرة اللغة، 718/2.

(139) ابن فارس، مجمل اللغة، 493/1.

(140) أبو الفضل الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، 201/4.

(141) الكشناوي، أبو بكر بن حسن بن عبد الله (ت: 1397 هـ) أسهل المدارك، (دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2)، 177/3.

(142) السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى (ت: 926 هـ) فتح

رحمه الله: "كل مال محرز بلغت قيمته نصاباً إذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له في المال ولا في حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل الكوع" (143)

٤- أخذ مال محترم لغيره وإخراجه من حرز مثله لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء (144)

حكم السرقة:

السرقة جرم مقيت وسلوك شائن، وقد ثبت تحريم السرقة بالكتاب والسنة والإجماع

1- أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة: 38) ووجه الدلالة ان الله تعالى لما رتب العقوبة على الاتيان بالفعل فإن الفعل محرم .

2- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ" قَالَ الْأَعْمَشُ: "كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ بَيْضُ الْحَدِيدِ، وَالْحَبْلُ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْهَا مَا يَسْوَى دَرَاهِمٍ" (145). وفي هذا الحديث على تغليظ العقوبة على السارق وان فعله حرام.

3- قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لا يزن الزاني وهو مؤمن ولا يسرق السارق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين

الوهاب بشرح منهج الطلاب، (دار الفكر للطباعة والنشر : 1414هـ/1994م) 194/3.

(143) الماوردي، الحاوي الكبير، 157/12.

(144) المقدسي، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: 682هـ) الشرح الكبير على متن المقنع، (دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع)، 239/10.

(145) أخرجه البخاري في الصحيح، باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، 159/8 وأخرجه مسلم في الحدود باب حد السرقة ونصابها، 1314/3.

يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ⁽¹⁴⁶⁾ وهذا الحديث دليل آخر على ان الان
الانسان حين يسرق فان ينتفي عنه صفة الايمان وهذا دليل
على ان السرقة حرام.

الاجماع فقد اجمع العلماء على تحريم السرقة

فاذا ثبت ما تقدم فان الذي يترتب على السارق هو حد السرقة
لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا
مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٣٨﴾ [المائدة: 38] وقال ع: "إنما أهلك من
كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم
الضعيف قطعوه". وفي رواية: "أقاموا عليه الحد"⁽¹⁴⁷⁾ وإذا ثبتت
السرقة فالواجب فيها القطع من حيث هي جناية، والغرم إذا لم يجب
القطع.⁽¹⁴⁸⁾

٢، ١، ٥. المطلب الثاني: نماذج من السرقة عبر التقنيات الحديثة

منها السرقة الالكترونية مع تطور تقنيات أنظمة الحاسب الآلي
ونظم الاتصالات التقنية المعلوماتية فقد كثرت طرق ووسائل السرقة
التقنية في وقتنا هذا، مما جعل من الصعب على الإنسان ضبطها
وسيطرتها، لذا يمكن تلخيص أهم صور السرقة من الانترنت في
خمس صور تصلح أن يكون تطبيقاً عملياً للسرقة التقنية منها: -

الأول: سرقة البرنامج الأصلي - ويتم ذلك عن طريق اجراء تغييرات
جوهرية في هوية البرنامج، كالتغيير شكله وهيئته، وإعادة تصميمه

(146) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ)
المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، (دار
الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط1، 1417هـ - 1996م)، 1/144.

(147) أخرجه البخاري في الصحيح، باب حديث الغار، 5/151 ومسلم في الحدود باب قطع السارق
الشريف وغيره، 1688.

(148) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 7/5725.

الخارجي ليبدو كما لو كان منتجاً جديداً.

الثاني: نسخ للبرنامج بشكل كامل: وذلك حين تقوم شركة أخرى غير الشركة المنتجة للبرنامج بنسخه نسخاً مباشراً، وبيعه دون الحصول على ترخيص بذلك من الشركة الأصلية وبذلك يمكن أن يكون مجالا للسرقة أو النسخ في هاتين الصورتين أي المنتج أو شيء آخر مثل المعلومة أو الكتاب، أو البرامج، أو المقطوعة الموسيقية وغيرها. (149)

الثالث: التقليد - ويقصد به عمل نسخة من الشيء طبق الأصل بمواد أولية مختلفة ، أو محاكاة الشكل الخارجي للشيء بحيث يبدو كالأصل، بمعنى عام هو فعل أي شيء من شأنه أن يوقع الخلط بين المنتجات لدى المستهلكين بحيث يخدع المشتري، أو المستهلك، ويوهمه بغير الحقيقة.

الرابع: سرقة المعلومة المالية. عن طريق مخترقي الحاسب الآلي يمكن الحصول على المعلومات المالية والشخصية والدخول الى الخصوصية وسرية المعلومات بسهولة، وذلك يعود إلى التطور الهائل في التقنية الحديثة بصحبة تقدم أعظم في سرقة المعلوماتية وسبل ارتكابها ويتم غالبا هذه السرقة بواسطة بطاقة الائتمان.

الخامس: تحويل الأرصدة: والقصد منها أن بإمكان الشخص الذي يملك المعلومات والخبرة في مجال الانترنت أن يفتح حساباً ويغلق آخر ويستطيع بذلك تحويل مبلغ هائل من المال أو معلومات ذات قيمة مالية من حساب الآخر وهو في بيته. (150)

(149) ميكائيل رشيد علي السرقة الالكترونية وما تترتب عليها من أحكام شرعية، معلومات من الانترنت، أمونجها، (مركز البحوث العلمية والإنسانية جامعة دهوك مجلة الجامعة العراقية) / العدد 55 ج1.

(150) ميكائيل رشيد علي السرقة الالكترونية وما تترتب عليها من أحكام شرعية، معلومات من

كل هذه التقنيات والوسائل التي تستخدم في السرقة لها الاحكام التي تكافئها من المسائل الاصلية ضمن الشروط والضوابط لإلحاق المسائل بمثيلاتها .

٥،٢. المبحث الثاني: حكم تدمير المواقع الإلكترونية

قبل الحديث عن حكم تدمير المواقع الإلكترونية لابد من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة الموقع الإلكتروني لذا سيكون الكلام في المطلب الأول عن تعريف الموقع لغة واصطلاحاً و المطلب الثاني حكم تدمير المواقع الإلكترونية .

٥،٢،١. المطلب الأول: تعريف الموقع لغة واصطلاحاً

الموقع لغة : قال ابن فارس " الْوَأُو وَالْقَافُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فُرُوعُهُ، يَذُلُّ عَلَى سُقُوطِ شَيْءٍ. يُقَالُ: وَقَعَ الشَّيْءُ وَقُوعًا فَهُوَ وَقِعٌ. وَالْوَقِيعَةُ: الْقِيَامَةُ، لِأَنَّهَا تَقَعُ بِالْخَلْقِ فَتَغْشَاهُمْ. وَالْوَقْعَةُ: صَدْمَةُ الْحَرْبِ. وَالْوَقَائِعُ: مَنَاقِعُ الْمَاءِ الْمُتَفَرِّقَةُ، كَأَنَّ الْمَاءَ وَقَعَ فِيهَا. وَمَوَاقِعُ الْغَيْثِ: مَسَاقِطُهُ. وَالنَّسْرُ الْوَقِيعُ، مِنْ وَقَعَ الطَّائِرُ، يُرَادُ أَنَّهُ قَدْ ضَمَّ جَنَاحَيْهِ فَكَأَنَّهُ وَقَعَ بِالْأَرْضِ" (151).

الموقع: موضع لتخزين البيانات والتعليمات والبرامج بالحاسب. (152)

الموقع اصطلاحاً: الموقع الإلكتروني هو مجموعة من الملفات المترابطة مع بعضها البعض، والموجودة على حاسب بعيد آخر يدعى

الانترنت، أمودجا (مركز البحوث العلمية والإنسانية جامعة دهوك مجلة الجامعة العراقية) / العدد 55 ج1.

(151) ابن فارس ، مقاييس اللغة، 6/133. الفراهيدي ، العين ، 2/176.

(152) عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، 2/2482.

السيرفر، تحتوي هذه الملفات صفحة أولى يتم تحميل ملفاتها عند طلب الموقع تدعى الصفحة الرئيسية، ويقوم بقراءة هذه الملفات برنامج خاص مهمته عرض صفحات الإنترنت يدعى متصفح الإنترنت.⁽¹⁵³⁾

٥،٢،٢.المطلب الثاني:حكم تدمير المواقع الإلكترونية

قبل الحديث عن حكم تدمير المواقع الإلكترونية لابد من بيان كون الموقع الإلكتروني يعد مالا ليكون هناك تصور فقهي عن المسألة وعلى هذا نبين تعريف المال عند الفقهاء

المال لغة: قال صاحب لسان العرب المال المعروف ما ملكته من جميع الأشياء، ومال الرجل يمول ويَمَالُ مَوْلاً إذا صار ذا مال وتصغيره مُؤِيل وهو رجلٌ مالٌ وتَمَوَّلَ مثله ومؤله غيره . وورد في مختار الصحاح المال بأنه المال المعروض، ويقال رجل مال أي كثير المال وتَمَوَّلَ الرجل صار ذا مال.

إذاً المال في اللغة: كل ما يقتنى ويحوزه الإنسان بالفعل سواء أكان عيناً أم منفعة، كذهب أو فضة أو حيوان أو نبات أو منافع الشيء كالركوب واللبس والسكنى. أما مالا يحوزه الإنسان فلا يسمى مالا في اللغة كالطير في الهواء والسّمك في الماء والأشجار في الغابات والمعادن في باطن الأرض.⁽¹⁵⁴⁾

المال اصطلاحاً:

يختلف تعريف المال عند الحنفية عنه عند جمهور الفقهاء على النحو التالي:

(ما هي المواقع الإلكترونية، مقال منشور على موقع موضوع بواسطة، هديل البكري ١٨:٤١ ، ١٥٣)
٢٦ أبريل ٢٠٢١،

(154) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 2875.

تعريف المال عند الحنفية: ذكر الحنفية تعريفات عدة للمال تتقارب معانيها ، فقالوا "المال هو اسم لما هو مخلوق لإقامة مصالحنا به، ولكن باعتبار صفة التمول والأحراز" (155) ، وقيل عنه أيضا هو ما من شأنه أن يدخر للانتفاع به وقت الحاجة، (156) وذكر ابن عابدين تعريفا للمال فقال هو ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره لوقت الحاجة، وعليه فكل ما ينفر منه الطبع لا يعد مالا كالميتة والدم، والمراد بالطبع

هنا الطبع العام وليس طبع إنسان بعينه، وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني إن المال كل ما يمتلكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغير ذلك (157).

تعريف المال عند جمهور الفقهاء:

عند المالكية: وعرف الشاطبي المال بأنه : ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه (158)، الأصل عندهم المالية فقالوا: وهو التملك والاستبداد، فما ملكه الإنسان واستبد به فهو مال.

عند الشافعية: ذكر الإمام الشافعي في تعريف المال أن اسم المال لا يقع إلا على ما له قيمة يباع بها، وتلزم متلفة وإن قلت وما لا يطرحه الناس مثل الفلس وما أشبه ذلك (159).

(155) السرخسي، المبسوط، 79/11.

(156) : ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، 502/4.

(157) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 242/2.

(158) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير (المتوفى: 790هـ) الموافقات،

تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م)، 32/2.

(159) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد

مناف المطلب القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) الام، (دار المعرفة، بيروت،

1410هـ/1990م)، 171/5.

أما الحنابلة فعندهم ما فيه منفعة فهو المال، وما لا منفعة فيه أو كانت المنفعة فيه للحاجة فليس بمال⁽¹⁶⁰⁾.

وقد اختلفوا في مالية المنافع، فالحنفية لم يقولوا بمالية المنافع؛ لأن صفة المالية إنما تثبت للأشياء بأمرين الأول: التمول ويعنى صيانة الشيء وادخاره لوقت الحاجة، والمنافع لا يتصور فيها التمول، والأمر الثاني: ان يكون مما يمكن حيازته كحق الابتكار وسكنى الدار وغير ذلك⁽¹⁶¹⁾

أما الجمهور، فقد ذهبوا إلى مالية المنافع وذلك لأن المنافع لا تقصد لذاتها بل لمنافعها، فالمالية عند الجمهور تتحقق بوجود عنصرين: الأول أن يكون الشيء ذا قيمة بين الناس عيناً أو منفعة على السواء مادياً كان أم معنوياً، والثاني: أن يكون مباح الاستعمال في حال السعة والاختيار. فمفهوم المال العام في المنهج الإسلامي، يتحدد استناداً إلى العقيدة الإسلامية التي تقرر أن كل شيء في الوجود إنما هو ملك الله سبحانه وتعالى، وما للبشر إلا مستخلفين على هذا المال⁽¹⁶²⁾.

وعلى هذا فالمال: هو فهو كل ما له قيمة يلزم متلفه بضمانه. وهذا يشمل المواقع الالكترونية باعتبارها قد تحقق فيها وجود العناصر التي ذكرناها.

وإذا طبقنا هذين الشرطين على المواقع الإلكترونية نجد أن ضابط المال ينطبق على أكثر المواقع الإلكترونية، فهي أموال تعارف الناس

(160) البهوتي، منصور بن يونس(ت:1051هـ)، كشاف القناع عن متن الإقناع، (دار الكتب العلمية، 1402هـ)، 2/152.

(161) محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، (دار الفكر العربي، 1396هـ)، ص 52

(162) الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، 10/7523.

على عدّها مالاً، فهم يبيعونها ويشترونها، ويأجرونها، ويتبرعون بها، إلى غير ذلك من أوجه التصرف المباح.

كما أن غالب مواقع الإنترنت فيها منافع مباحة، ويتنوع هذا النفع من خدمات تعليمية، أو طبية، أو تجارية، أو ترفيهية، أو غيرها من أوجه النفع الذي يصعب حصرها.

٣، ٢، ٥. المطلب الثالث: صور الاعتداء على المواقع الإلكترونية

تتنوع صور الاعتداء على المواقع الإلكترونية بتنوع غاياتها ووسائلها ولعل من ابرز دوافع الاعتداء على المواقع الإلكترونية، منها دوافع مادية بغرض ابتزاز أصحاب هذه المواقع، ومنها دوافع عقدية ومنها دوافع سياسية، أو عسكرية، ومن الأمثلة على هذه الدوافع:

1- مهاجمة القراصنة للمواقع الجنسية، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين بدافع عقائدي سلوكي. وهذا النوع مباح لأنه يندرج تحت المقاصد الضرورية ومنها حفظ الدين وحفظ العرض .

2- مهاجمة بعض الدول لدول أخرى، لغلق مواقع أو لإظهار امكانية الوصول وإبراز القوة في هذا المجال وقوة الهجمات تختلف بحسب قوة الهجوم وضعفه، وقوة الموقع المستهدف وضعفه، فقد يقتصر الهجوم على وضع صورة أو عبارة على الصفحة الرئيسية على الموقع، أو تعطيل الموقع عن العمل بضع دقائق، وقد يستطيع المهاجم مسح محتويات الموقع كاملة، أو قد يستولي على الموقع ويحتله ويضع فيه ما يشاء.

3- مهاجمة المواقع الإلكترونية التجارية ، ويختلف الحكم في

هذه المواقع فما كان تابعا للمسلمين، يحرم اختراقها لما فيه من الاضرار بالمسلم وهذا محرم شرعاً، ويلحق بهذا اهل الكتاب من المعاهدين، أما غير المسلمين من المحاربين فالامر بين الاباحة والوجوب اذا كان يحقق نكاية بالاعداء، والامر خاضع للموازنة بين للمصالح والمفاسد

الطريقة الأولى: طريقة استغلال الثغرات:

وذلك أن كثيراً من المواقع تحتوي على ثغرات، فيقوم المهاجم بالبحث عن الثغرات، ثم يقوم بمهاجمة الموقع عن طريق تلك الثغرة، وقد يستطيع التحكم ببعض محتويات الصفحة، وقد يستطيع الحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بإدارة الموقع، ومن ثم يقوم بالاستيلاء على الموقع.

الطريقة الثانية: طريقة هجمات حجب الخدمة (Denial of Service):

وهو نوع من الهجومات على الشبكات من خلال إغراقها بالبيانات والرسائل غير المهمة؛ من أجل منعها من العمل.

الكثير من هذه الهجمات مثل ضربة الموت (Ping of Death) والدموع (Teardrop) تستغل الهفوات والأخطاء البرمجية الموجودة في بروتوكولات TCP/IP من أجل القيام بالأعمال التخريبية.

الطريقة الثالثة: الدخول والبحث الجماعي في موقع معين:

هناك بعض الطرق السهلة والتقليدية التي لا تحتاج إلى خبرة أو برامج متقدمة، وهي قريبة من الطريقة التي قبلها، والنتيجة فيها

واحدة، وهي حجب الخدمة مؤقتاً، والطريقة باختصار: تتفق مجموعة كبيرة من المهاجمين على الدخول إلى الموقع في وقت واحد، ثم يقومون بالبحث سويماً عن كلمة معينة، وتكون تلك الكلمة من الكلمات التي تتكرر بكثرة، مثل (the)(to)(which)، فإذا كان العدد كبيراً، وقدرة الموقع لا تتحمل هذا العدد الضخم، فإن الموقع يتعطل عن الخدمة مؤقتاً، قد تكون المدة قصيرة جداً، ولكن الموقع إذا كان مشهوراً قد تتأثر سمعته بين رواده.

الطريقة الرابعة: إيجاد كلمة السر الخاصة بمشرف الموقع:

وذلك عن طريق تخمين تلك الكلمة، أو تجربة كل الاحتمالات، أو عن طريق ما يعرف بالهندسة الاجتماعية (Social Engineering)، سواء أكان ذلك بالحصول عليها من المشرف عن طريق تجاذب أطراف الحديث معه، حتى يزل لسانه بذكر كلمة المرور، أو عن طريق الدخول إلى مقرّ الموقع أو الشركة وإيهام من في المكان أنه أحد المصرّح لهم بالدخول، ثم قد يجد كلمة المرور على أحد الأجهزة، كما يفعل كثير من الموظفين عندما يضع كلمات المرور المهمة على ورقة لاصقة بشاشة الحاسوب، فإذا حصل القرصان على كلمة المرور، فإنه يستطيع الاستيلاء على الموقع.

الخاتمة

في ختام هذه الرسالة، لقد كانت رحلة ممتعة مع موضوع شيق ومهم حاولت جاهدا ان اظهره بما يستحق، اجتهدت في تحرير المسائل وبيان احكامها كما ذكرها اهل العلم؛ ولان موضوع اثر التقنيات الحديثة على الاحكام الشرعية هو موضوع معاصر والحاجة ملحة الى دراسة ما يتعلق به من المسائل فقد ذكرت نماذج من المسائل التي تتعلق بباب الجنايات والتي تؤثر فيها استخدام التقنيات الحديثة، ولهل اهم ما توصل إليه من نتائج هو:

- 1- ان التقنيات التي تستخدم في الاعتداء على النفس لها اثر مباشر في الحاق الضرر بالمجني عليه.
- 2- ينبغي عدم اغفال دور التقنيات الحديثة في جرائم القتل حيث انها تسهل عمليات القتل والحاق الضرر بالاجساد.
- 3- للتقنيات الحديثة اثر كبير في عملية التعدي على الاعراض عن طريق تسهيل التحرش مثلا وارتكاب المحرمات .
- 4- مع التقدم العلمي في وسائل السرقة عبر التقنيات الحديثة أصبحت عملية الردع اكثر صعوبة .

أما أبرز التوصيات:

- 1- تفعيل دور الجهات الرقابية والأمنية على التقنيات الحديثة التي يمكن ان تسهل او تستخدم في الحاق الاضرار بالنفس او بالعرض او بالمال
- 2- تفعيل الدور المجتمعي للتعريف بخطر استخدام التقنيات الحديثة بشكل سلبي وتوعية المجتمع الى استخدامه في تطوير حياة الناس بما يخدم و الرفاهية و وتحقيق الامن

المجتمعي .

- 3- ضرورة انشاء مؤسسات متخصصة بالامن السيبراني بما يحفظ حقوق الناس ويدافع عنهم، وكذلك سن القوانين التي ينتفع منها الناس في هذا

المراجع والمصادر

❖ القرآن الكريم

1. ميكائيل رشيد علي، السرقة الإلكترونية وما تترتب عليها من أحكام شرعية، معلومات من الانترنت، انموذجا مركز البحوث العلمية والإنسانية جامعة دهوك مجلة الجامعة العراقية.
2. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير (المتوفى: 790هـ) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م.
3. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم (ت: 1353هـ) منار السبيل في شرح الدليل، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط7، 1409 هـ- 1989م
4. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: 1252هـ) رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر-بيروت، 1412هـ - 1992م.
5. الشيرازي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت: 476هـ) المهذب في فقه الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية 189/2، المقدسي، المغني.

6. الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي (ت: 631هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان، 1402هـ،

7. المرسى، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت: 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م

8. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت: 450هـ) **الحاوي الكبير**، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 1419 هـ - 1999 م.

9. القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي (ت: 684هـ) **الذخيرة**، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1، 1994 م، 93/12، المقدسي، المغني.

10. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت: 852هـ) **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.

11. ابن جزى الغرناطي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الكلبي (ت: 741هـ) **القوانين الفقهية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016م.

12. الروياني، أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل (ت 502 هـ) **بحر المنهـب**، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية،

ط1، 2009 م، 31/12،

13. المنياوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف، **التحرير شرح الدليل**، المكتبة الشاملة، مصر، ط 1 1432 هـ - 2011 م.

14. الكشناوي، أبو بكر بن حسن بن عبد الله (ت: 1397 هـ) **أسهل المدارك**، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2.

15. ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: 321 هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1987 م،

16. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ات: 676 هـ) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392 هـ.

17. النووي، **المجموع شرح المذهب**، تصوير دار الفكر.

18. النووي، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3، 1412 هـ / 1991 م، 210/8 هـ.

19. الخليل الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت: 170 هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال،

20. احمد بن حنبل ،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، الشيباني (ت: 241 هـ) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق:

شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م،

21. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني المعروف بابن البيع (ت: 405هـ) **المستدرک علی الصحیحین**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1411 - 1990.

22. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ) **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتب ط1، 1414 هـ - 1994 م.

23. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة (ت: 620هـ) **المغني**، مكتبة القاهرة، 1388 هـ - 1968 م.

24. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ) **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي**، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط1، 1417 هـ - 1996 م.

25. الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، (ت: 307هـ) **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط1، 1404 - 1984

26. ابن فارس الرازي ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، أبو الحسين (ت: 395هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

27. الحموي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم ، أبو العباس (ت: نحو 770هـ) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية - بيروت،

28. الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس (ت: 974هـ) **الفتاوى الفقهية الكبرى**، المكتبة الإسلامية.

29. الهيثمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر (ت: 974 هـ) **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، بحاشية الإمام عبد الحميد الشرواني و حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، 1357 هـ - 1983

30. عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.

31. القرافي، ابو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير (ت: 684هـ) **الفروق**، عالم الكتب.

32. محمد مظهر بقا، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، دار المدني، السعودية، ط1، 1406هـ / 1986م،

33. أبو الدوح، خالد كاظم ، **المخدرات الرقمية مقارنة للفهم**

المخدرات الرقمية، وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، من 7-18 فبراير 2016.

34. المصري، خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي (ت: 776هـ) **التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب**، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، 1429هـ - 2008م.

35. الزحيلي، وهبة بن مصطفى، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر - سورية - دمشق، 2008،

36. محمد سعيد محمد سعد صالح، **ظاهرة الانتحار وأحكامها في الفقه الإسلامي**، حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان جمهورية مصر العربية. العدد الثاني ربيع الأول 1441هـ- 2019م

37. الخن، مصطفى، البغا مصطفى، الشربجي، علي، **الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط4، 1413 هـ - 1992 م.

38. أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، **حاشيتا قليوبي وعميرة**، دار الفكر - بيروت، 1415هـ-1995.

39. السنيكي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى (ت: 926هـ) **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**، دار الفكر للطباعة والنشر : 1414هـ/1994م.

40. أبو بكر الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن

عبد القادر الحنفي (ت: 666هـ) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م.

41. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف المصري (ت: 970هـ) **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، دار الكتاب الإسلامي، ط2، بدون تاريخ

42. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ) **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1419 هـ - 1999 م.

43. المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم القاهري (ت: 1031هـ) **التوقيف على مهمات التعاريف**، عالم الكتب عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.

44. المعيني، سرحان حسن ، **المخدرات الرقمية وآثارها: دراسة استطلاعية على طلاب الجامعات والمدارس**، مجلة العلوم الشرطية والقانونية، أكاديمية العلوم الشرطية- الشارقة- دولة الامارات العربية المتحدة، مجلد3، العدد1، 2012، نقلا عن بحث المخدرات الرقمية واثرها على مقصد العقل، دراسة مقاصدية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية ، مجلد11، عدد4، 2019.

45. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي

الشامي، أبو القاسم (ت: 360هـ) **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.

46. الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطالبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) **الام**، دار المعرفة – بيروت، 1410هـ/1990م.

47. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين (ت: 1004هـ) **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر، بيروت، 1404هـ/1984م 245/7

48. الخطيب الشربيني، شمس الدين، محمد بن أحمد الشافعي (ت: 977هـ) **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، دار الفكر – بيروت.

49. الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، دار الكتب العلمية ط1، 1415هـ - 1994م.

50. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ) **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة / مصر، ط1، 1424هـ - 2004م.

51. ابن قدامة المقدسي، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة الجماعلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت: 682هـ) **الشرح الكبير على متن المقنع**، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع.

52. عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي
الميداني الحنفي (ت: 1298هـ) محمد محيي الدين عبد الحميد ،
المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، .

53. عبد القادر عودة (ت: 1954م) **التشريع الجنائي الإسلامي**
مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكاتب العربي، بيروت، بدون
طبعة وتاريخ

54. البلدحي، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي ، مجد الدين
أبو الفضل الحنفي (ت: 683هـ) **الاختيار لتعليل المختار**،
مطبعة الحلبي - القاهرة، 1356 هـ - 1937 م.

55. عبد الله عويدات، الآثار النفسية والاجتماعية للمخدرات
الرقمية، ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من
آثارها.

56. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ، أبو
المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت: 478هـ) **نهاية**
المطلب في دراية المذهب، تحقيق: أ. د/ عبد العظيم محمود
الديب، دار المنهاج، ط1، 1428هـ-2007م.

57. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ، أبو عبد الله
(ت: 256هـ) **التاريخ الأوسط**، دار الوعي , مكتبة دار التراث -
حلب , القاهرة، ط1، 1397 - 1977م.

58. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو
جمال الدين الكردي المالكي (ت: 646هـ) **جامع الأمهات**،
تحقيق أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، اليمامة للطباعة

والنشر والتوزيع، 1421هـ - 2000م.

59. الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الحنفي
(ت: 587هـ) **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب
العلمية، ط2، 140هـ - 1986م، 179/7.

60. الهروي، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا
الهروي القاري (ت: 1014هـ) **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة
المصابيح**، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1422هـ - 2002م ..

61. الأزدي، علي بن الحسن الهنائي، أبو الحسن الملقب بـ (كراع
النمل) (ت: بعد 309هـ) **المنجد في اللغة**، تحقيق: دكتور أحمد
مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة،
ط2، 1988م.

62. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: 816هـ)
كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط، 1،
1403هـ - 1983م.

63. القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت: 837هـ)
**شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد
القيرواني**، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ -
2007م.

64. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن
الهمام (ت: 861هـ) **فتح القدير**، دار الفكر. بدون طبعة وبدون
تاريخ.

65. محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية،

دار الفكر العربي ، 1396هـ.

66. ابن عاشور، محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، ط 1984م، 12 / 250.

67. السمرقندي، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين (ت: نحو 540هـ) **تحفة الفقهاء**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1414 هـ - 1994 م.

68. السرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة (ت: 483هـ) **المبسوط**، دار المعرفة – بيروت، 1414هـ - 1993م

69. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري ، أبو منصور (ت: 370هـ) **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 2001م.

70. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي (ت: 1230هـ) **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** ، دار الفكر بدون طبعة وبدون تاريخ 4 / 239،

71. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي (ت: 256هـ) **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، 1422هـ.

72. الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر (ت: 328هـ) **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1412 هـ - 1992

73. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو

جعفر (ت: 310هـ) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق:
أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.

74. الوَلَوِي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، شرح سنن
النسائي المسمى (نخيرة العقبي في شرح المجتبى) دار آل
بروم للنشر والتوزيع، 13 - 40 / 1424 هـ - 2003 م.

75. محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا أو منلا أو المولى
خسرو (ت: 885هـ) درر الحكم شرح غرر الأحكام، دار إحياء
الكتب العربية، 70/2. وابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز
الدقائق.

76. التونسي، محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع
المالكي (ت: 894هـ) شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية،
ط 1، 1350هـ .

77. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو
الفيض، الملقب بمرتضى، (ت: 1205هـ)، تاج العروس من
جواهر القاموس، دار الهداية بدون طبعة.

78. قطب، محمد علي، التحرش الجنسي، ايتراك للطباعة والنشر،
القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، سنة 2008،

79. محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو
الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت: 749هـ)،

80. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري (ت:
261هـ) صحيح مسلم، محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث
العربي - بيروت، المكتب الإسلامي، ط7، 1409 هـ - 1989 م.

81. البهوتي، منصور بن يونس ، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية، 1402هـ.

82. الخوارزمي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين المَطَرَزِيّ (ت: 610هـ)، **المغرب**، دار الكتاب العربي، بدون طبعة وبدون تاريخ .

83. الغامدي، ناصر بن محمد بن مشري ، **حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي والآثار الاقتصادية المترتبة عليها**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

84. ابن ماجة القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت: 273هـ) **سنن ابن ماجه**، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، 2/784 رقم 2340

85. البيهقي، وأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوِجَردي الخراساني، أبو بكر (ت 458هـ) **السنن الكبرى**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط3، 1424 هـ - 2003 م

86. السنيكي، وزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى (ت: 926هـ) **الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة**، د. مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ط1، 1411هـ.

87. العجيلي، وسليمان بن عمر بن منصور الأزهرري، المعروف بالجمال (ت: 1204هـ) **حاشية الجمل** ، دار الفكر بدون سنة طبع.

88. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، الحنفي (المتوفى: 1094هـ) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق، عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت ط2، 1419هـ - 1998م.

89. النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد ، **الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح**، مكتبة الرشد الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ - 2000 م

90. ما هي المواقع الإلكترونية، مقال منشور على الشبكة العنكبوتية على موقع موضوع، بواسطة، هديل البكري ٤١: ١٨ ، ٢٦ أبريل ٢٠٢١،

KİŞİSEL BİLGİLER

ORCID	
Adı Soyadı	Nazar Abdulameer Hasan HASAN
Doğum Yeri	
Doğum Tarihi	

LİSANS EĞİTİM BİLGİLERİ

Üniversite	İmam Azam Üniversitesi
Fakülte	İslami Bilimleri

Bölüm	İslami Bilimleri
--------------	-------------------------

YÜKSEK LİSANS EĞİTİMİ

Üniversite	Çankırı Karatekin
Enstitü	Sosyal Bilimler Enstitüsü
Anabilim Dalı	Temel İslam Bilimleri

İLETİŞİM

Adres	
E-mail	